تقييم تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء التخصص الصناعي للمراجع : دراسة تطبيقية

د. محمد علي وهدان *

* **د. محمد علي وهدان** أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة – ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث – كلية التجارة – جامعة المنوفية. وتتمثل الأهتمامات البحثية فى مجالات المراجعة، المراجعة الإلكترونية، وعلاقة المحاسبة بتكنولوجيا المعلومات، ونظم المعلومات المحاسبية.

ملخص البحث

هدف البحث إلي تقييم تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء التخصص الصناعي للمراجع. ولتحقيق هذا الهدف تم فحص تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي، وتأثير المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)، وتأثير التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي، وكذلك فحص مدى وجود تمايز بين الشركات محل الدراسة، وأخيراً فحص مدى تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة. ولتحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه، تم فحص الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وإجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من التقارير المالية وتقارير المراجعة لعينة من الشركات بأربعة قطاعات (العقارات، التشييد ومواد البناء، الأغذية والمشروبات، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات). وتشير نتائج البحث إلي (١) وجود تأثير للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وعلى جودة المراجعة بالشركات محل الدراسة. (٢) وجود تأثير إيجابى للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة. (٣) وجود تأثير للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة. (٤) وجود تأثير لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي (٥) وجود تمايز بين الشركات محل الدراسة وفقاً للتحفظ المحاسبي ووفقا للجمع بين نوعين من المتغيرات: المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة (٦) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة.

Abstract

The objective of the study is to evaluate the impact of joint audit on accounting conservatism in the light of the auditor industry specialization. To achieve this objective, investigating the impact of the joint audit on accounting conservatism, the impact of joint audit on audit quality (measured by the auditor industry specialization and audit office size), the impact of the auditor industry specialization on accounting conservatism, and the impact of joint audit on accounting conservatism in the light of audit quality had been conducted.

In order to achieve study objectives and test its hypotheses, literature was reviewed and an applied study was conducted by analyzing the content

of the information extracted from financial reports and audit reports of sample of companies selected in four sectors (real estate, construction and building materials, food and beverages, industrial products and services and cars). The findings of the study indicated that there are: (1) a positive impact of joint audit on accounting conservatism and audit quality, (2) a positive impact of auditor industry specialization on accounting conservatism, (3) a positive impact of joint audit and auditor industry specialization on accounting conservatism, (4) a positive impact of the audit quality and auditor industry specialization on accounting conservatism, (5) the existence of a discrimination between the companies according to the accounting conservatism and according to the combination of two variables from the following variables joint audit, auditor industry specialization and audit office size, (6) a significant impact of the joint audit on accounting conservatism in light of the audit quality (measured by the auditor industry specialization and audit office size) as an intermediate variable in the conducted companies.

١ـ مقدمة ومشكلة البحث

تهدف مهنة المراجعة إلي إضفاء الثقة في التقارير المالية لمستخدمي القوائم المالية، وتستمد مهنة المراجعة أهميتها من الهدف الأساسي لها والذي يتمثل في تحسين جودة ومحتوي المعلومات لأغراض إتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية، وبالتالي يتم إستخدام تلك المعلومات التي تم مراجعتها في إتخاذ القرارات علي أنها معلومات دقيقة وغير مضللة، وبالرغم من ذلك فان هناك العديد من التحديات التي تواجه جودة المراجعة ونزاهة وإستقلال المراجع الخارجي مما ينتج عنها العديد من الأزمات والأضرار لأصحاب المصالح بالشركة مما جعلهم يفقدون الثقة في القوائم المالية، الأمر الذي نتج عنه زيادة المطالب المهنية والأكاديمية بتطبيق رقابة أكبر وتفعيل دور آليات الحوكمة لضمان إستعادة الثقة والتوازن في جودة التقارير المالية المنشورة من خلال تحسين جودة عملية المراجعة.

ومع تزايد حدة الإنهيارات الإقتصادية وتفاقم العديد من حالات الإفلاس للشركات الكبري في عدد من دول شرق أسيا عام ١٩٩٧ وكذلك بعض الإنهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية مثل شركة (Enron) عام ٢٠٠١م وشركة (Worldcom) عام ٢٠٠٢ وأخيراً الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، الأمر الذي قد إنعكس سلباً علي ثقة المتعاملين في سوق المال، وفقدان أصحاب

المصالح الثقة في المعلومات التي تقدمها مؤسسات المراجعة، خاصة عقب إنهيار شركة (Arthur Anderson) للمراجعة لدورها في نشر تقارير مالية مضللة تحتوي علي مخالفات مهنية عن شركة Enron.

وبناء علي ذلك طرحت العديد من التساؤلات حول جدوى المراجعة الخارجية، ومدي تأثيرها علي نزاهة وموثوقية التقارير المالية وأهمية الإعتماد علي السياسات المحاسبية المتحفظة في إعداد التقارير المالية حيث يعتبر التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة تحت مسمي الحيطة والحذر، والتي لها تأثير جوهري علي وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي لضمان التعامل بصورة ملائمة مع كافة المخاطر، وحالات عدم التأكد المصاحبة لممارسة الشركة للنشاط الإقتصادي، وقد إنعكس ذلك علي تزايد الدراسات المحاسبية خاصة في ظل تزايد مطالب أصحاب المصالح بإتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً. كما ترتبط جودة الافصاح فى القوائم المالية بمستوى التحفظ المحاسبى الذى تمارسه الادارة عند قياس والافصاح عن الاحداث الاقتصادية التى تمر بها المنشأة (Basu, 1997).

ولتدعيم الثقة والمصداقية فى القوائم المالية وفى تقرير المراجعة الخارجية قامت بعض الجهات المهنية ببعض الإجراءات الوقائية لمنع تكرار الأزمة وذلك باصدار بعض التشريعات لضبط ورقابة أداء مراقبى الحسابات مثل فرض رقابة أكبر وتفعيل آليات الحوكمة بالشركات، تحسين جودة المراجعة، تطبيق التخصص الصناعي للمراجع، إستخدام أسلوب المراجعة المشتركة، مراجعة النظير، تدعيم إستقلال المراجع وغيرها. ومن هذه المحاولا ت اصدار اللجنة الأوربية تقرير يعرف بإسم الورقة الخضراء Green paper عام ٢٠١٠ بعنوان " سياسات المراجعة ، دروس من الأزمة " (EC, 2010)، واقترحت اللجنة الأوربية العديد من الإجراءات والآليات لإستعادة الثقة فى القوائم المالية المنشورة وفى إستقلال المراجع الخارجى، ومن أهم هذه الإجراءات والآليات: لجان المراجعة، مدخل المراجعة المشتركة، تدوير المراجع الخارجى، وضع قيود على الخدمات بخلاف المراجعة التى يقدمها المراجع (Baldauf & Steckel, 2012). وقد إقترحت المفوضية الأوربية المراجعة المشتركة الإلزامية كأحد الحلول لمنح الثقة فى تقرير المراجع ودعم مراقبة شركات المراجعة فى الاتحاد الاوربى. ولقد تنوعت ردود الجهات المهنية تجاه هذا المقترح، حيث أشارت بعض الردود إلي قلق يتعلق بزيادة تكلفة المراجعة وحدوث تعارض بين المراجعين المشتركين فى المراجعة أو حدوث ظاهرة تركز السوق (EY, 2010)، وعلى الجانب الاخر حرصت بعض المنظمات المهنية بدعم المراجعة المشتركة لزيادة جودة الاداء المهنى للمراجع (Velte & Azibi, 2015)، ومن

صور الدعم اصدار الاتحاد الدولى للمراجعين لمعيار المراجعة الدولى رقم (٦٠٠) والخاص بالاستعانة بمراجع أخر، ويمد المعيار بارشادات للمراجعين عند تطبيق المراجعة المشتركة(IFAC, 2010).

وقد أظهرت النتائج أيضاً عدة تساؤلات هل عملية تطبيق المراجعة المشتركة مجدية؟ أم أنه من الافضل أن تحاول مكاتب المراجعة تحسين جودة أدائها من خلال تعيين فريق مراجعة إضافي؟ وهل هناك عوامل آخرى تثير الحاجة إلي فريق مراجعة إضافي؟ ومن الذي يقوم بتطبيق المراجعة المشتركة؟

كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة المشتركة وجود نتائج متعارضة ومتباينة لاثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وجودة المراجعة، فبينما ترى بعض الدراسات (Francic et al., 2009; Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2013; Bisogno & DeLuca, 2016) حدوث تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة وجودة التقارير المالية، ترى دراسات اخرى وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة وجودة التقارير المالية (Haapamaki et al., 2012; Alanezi et al., 2012)، وترى مجموعة ثالثة من الدراسات الآخرى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي (Lesage et al., 2012; Khatab, 2013; Velte & Azibi, 2015).

وفي ظل التطورات الحديثة والتعقيدات التنظيمية والإقتصادية وكبر حجم منشآت الأعمال الصناعية، الأمر الذي أثر علي مهنة المراجعة والحاجة لتطوير فعاليات وآليات العمل المهني للمراجعة بحيث يصبح المراجع أكثر خبرة وإلماماً ومعرفة بطبيعة عمل وصناعة عملائه، مما يهيئ له القدرة علي التقدير الدقيق لمخاطر المراجعة، والتخطيط لعملية المراجعة، وعليه فإن المراجع لابد أن يكتسب الخبرات والمهارات والقدرات المهنية والعملية المتخصصة لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة. ومن ثم فمن الأفضل قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة إلي عملاء ينتمون إلي قطاع صناعي واحد وهو ما يعرف بالتخصص الصناعي للمراجع والذى يعتبر وسيلة فعالة لتقديم خدمات مراجعة ذات جودة عالية. ويؤدى التخصص الصناعي إلي زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك التقارير المالية، وتحسين مستوي التحفظ المحاسبي في الشركات.

كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع وجود نتائج متعارضة ومتباينة لاثر التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية

وجودة المراجعة، فبينما ترى بعض الدراسات (Dunn & Mayhew, 2004; Chen et al., 2005; Hammersley, 2006; Reyad, 2012; Soliman, 2014; Vega, 2014; Jahanshad & Shafie, 2015; Pashaki & Kheradyar, 2015; Samii, 2016; Mukhlasin & Jaya, 2018; Mohammed et al., 2019) وجود تأثير إيجابي للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة وجودة التقارير المالية، ترى دراسات اخرى وجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة وجودة التقارير المالية (Carcello & Nagy, 2004; Andayani & Warsono, 2013; Vajriyanti, et al., 2017; Butar-Butar & Indarto, 2018) وترى مجموعة ثالثة من الدراسات الآخرى عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي (Paulo et al., 2013).

كما يلاحظ أن معظم هذه الدراسات كانت فى دول متقدمة حيث توجد حاجة لمثل هذه الدراسات فى الدول الأقل تقدماً أو النامية، وكذلك لا توجد دراسات تتناول أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط، وكذلك غياب الدراسات التى توضح مدى امكانية التمييز بين الشركات وفقاً للتحفظ المحاسبي وكذلك وفقاً للجمع بين أكثر من خاصية من خصائص جودة المراجعة. وهذا التعارض في نتائج الدراسات السابقة يدعو إلي إجراء المزيد من البحث حول تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص القطاعى للمراجع وحجم مكتب المراجعة). وكذلك تأثير التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي، تأثير التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص القطاعى للمراجع على مستوى التحفظ المحاسبي، تأثير جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص القطاعى للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي، وتأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط في بيئة الأعمال المصرية.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل تبنى مدخل المراجعة المشتركة يوثر على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة؟

٢- هل توثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) فى الشركات محل الدراسة؟

٣- هل تبنى إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع يوثر على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة؟

٤- هل يوثر مدخل المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة ؟

٥- هل توثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة؟

٦- هل يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات وفقاً للتحفظ المحاسبي؟

٧- هل يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والتى لاتستخدمهما فيما يتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي؟

٨- هل يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة من مكاتب المراجعة الكبرى والتى لاتستخدمها فيما يتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي؟

٩- هل يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات التى تستعين بالمراجعين المتخصصين من مكاتب المراجعة الكبرى والتى لاتستعين بهم فيما يتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي؟

١٠- هل إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لجودة المراجعة توثر على العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة؟

٢-أهداف البحث

١. تحديد ماهية المراجعة المشتركة ومزاياها وعيوبها وكذلك التخصص الصناعي للمراجع وطرق قياسه.

٢. تحليل الجدل الدائر حول التحفظ المحاسبي ونماذج قياسه.

٣. إختبار تأثير تبنى مدخل المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة.

٤. دراسة تأثير المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) فى الشركات محل الدراسة.

٥. فحص تأثير إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة.
٦. دراسة وتحديد مدى تأثير مدخل المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة.
٧. دراسة مدى تأثير جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة.
٨. دراسة مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات طبقا للتحفظ المحاسبي.
٩. دراسة مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والتى لاتستخدمهما يتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.
١٠. دراسة مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة من مكاتب المراجهة الكبرى والتى لاتستخدمها فيما يتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.
١١. دراسة مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية فيما بين الشركات التى تستعين بالمراجعين المتخصصين من مكاتب المراجعة الكبرى والتى لاتستعين بهم فيما يتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.
١٢. تحديد مدى تأثير إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لجودة المراجعة على العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة

٣-أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلي الأسباب التالية:

أ – ندرة الدراسات المحاسبية المنشورة (فى حدود علم الباحث) التى تدرس العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والتحفظ المحاسبي وبصفة خاصة في مصر. وبالتالى تعد الدراسةَ إضافة علمية للأدب المحاسبي فى هذا الصدد.

ب – تساهم الدراسة فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات، باعتبار أن التحفظ المحاسبي أحد الوسائل التى تحد من قدرة الادراة على إدارة الارباح ويحد من مشاكل نظرية الوكالة ويقلل من التصرفات الانتهازية لادارة الشركة. ويعتبر موضوع التحفظ المحاسبي من الموضوعات التى شغلت الفكر المحاسبي، وأثير الجدل حول العوامل التى تؤثر عليه وتمد الدراسة باختبار لأثر العديد من العوامل على التحفظ المحاسبي، وبالتالى فان على الشركات أن تستفيد من العوامل الايجابية التى تحسن مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالى جودة الارباح وجودة التقارير المالية.

جـ – تقدم الدراسة دليلاً عملياً لمدى تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي. وكذلك تقدم دليلاً عملياً لمدى تأثير التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي حيث تقارن هذا الأثر بين الشركات التي تراجع بالمراجعة المشتركة والمراجع المتخصص صناعياً والشركات التي تراجع بطرق آخرى. كما تقدم الدراسة عدة نماذج تساعد فى التنبؤ بالمتغيرات الأكثر تأثيراً على التحفظ المحاسبي. وعلى حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في إجراء المقارنات بين الشركات بتحليل محتوى التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر.

د – تقدم الدراسة الحالية دليلاً من المؤشر المصرى (EGX100) علي أثر التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص القطاعى للمراجع على مستوى التحفظ المحاسبي، وكذلك أثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص القطاعى للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي، وأثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط. كما قدمت الدراسة نموذجاً للتمييز بين الشركات طبقاً لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، وكذلك التمايز وفقاً لتطبيق المراجعة المشتركة والتخصص القطاعى للمراجع معا، والتمايز طبقا للمراجعة المشتركة من مراجعى الشركات الكبرى، أو التمايز طبقا للمراجعين المتخصصين من مكاتب المراجعة الكبرى. حيث لم تلق هذه الموضوعات الإهتمام الكافى فى الدراسات السابقة وخصوصاً الدراسات العربية وهو ما يميز هذه الدراسة ويضيف إلي الأدب المحاسبي.

هـ – إجراء الدراسة التطبيقية على أربعة قطاعات (قطاع التشييد ومواد البناء، وقطاع العقارات، وقطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات)

وهى من أهم القطاعات الحيوية للإقتصاد المصرى من حيث حجم العمالة والإستثمارات المحلية والاجنبية والإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة فى إتمام أعمالها وهذا يدعم الأهداف الإقتصادية ويساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٤- حدود البحث

يقتصر البحث على تقييم أثر تطبيق المراجعة المشتركة والتخصص القطاعى للمراجع على التحفظ المحاسبي (كمؤشر لجودة المعلومات المحاسبية)، وبالتالى لا يتناول البحث المقاييس الآخرى لجودة المراجعة. ويقتصر البحث على استخدام نموذج (Beaver & Ryan, 2000) لقياس التحفظ المحاسبي. وقد اقتصر التطبيق على عينة من الشركات من أربعة قطاعات (قطاع التشييد ومواد البناء، وقطاع العقارات، وقطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات) فى الفترة من عام ٢٠١١ إلي عام ٢٠١٨.

٥- خطة البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلي ثمانية أقسام على النحو التالى: خصص القسم السادس للإطار النظرى للدراسة والذى تناول مفهوم المراجعة المشتركة والمنافع المتوقعة منها، والتخصص الصناعي للمراجع والمعايير المتعلقة به وطرق قياسه، والتحفظ الحاسبى ونماذج قياسه. وتناول القسم السابع الدراسات السابقة ونتائجها. وتناول القسم الثامن تقييم الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية وموقع الدراسة الحالية منها وصياغة فروض البحث. أما القسم التاسع فقد تناول منهجية الدراسة. وتناول القسم العاشر تحليل نتائج الدراسة، كما قدم الجزء الحادى عشر نتائج الدراسة. وخصص الجزء الثانى عشر لعرض توصيات الدراسة وأخيراً عرض الجزء الثالث عشر مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

٦- الإطار النظرى للدراسة

٦-١: مدخل المراجعة المشتركة

٦-١-١: مفهوم المراجعة المشتركة

يشير مفهوم المراجعة المشتركة إلي مشاركة إثنان من المراجعين المستقلين في مراجعة القوائم المالية لعميل واحد بدءً من وضع خطة المراجعة وتقسيم إجراءات وأعمال المراجعة بشكل مشترك وحتى اصدار تقرير مراجعة واحد موقع من كلاهما، بحيث يكون كل مراجع منهما مسئولا مسئولية تضامنية عن الرأي الصادر في هذا التقرير أمام جميع الجهات أصحاب المصالح بالشركة

(Lesage, et al., 2012; Mandour et al., ٢٠١٥ الهريدي، ،Zerni et al., 2012) .2016;

وفي ضوء عدم الإختلاف في مفهوم المراجعة المشتركة فى الدراسات السابقة (Ratzinger-Sakel et al., 2013; Baldauf & Steckel, 2012) يقترح الباحث رؤية جديدة لمفهوم المراجعة المشتركة بأنها عملية تكليف إثنين من المراجعين المنتمين إلي مكتبي مراجعة مختلفين بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد، بحيث يشتركان في أعمال المراجعة بدءً من تخطيط عملية المراجعة وحتى التوقيع المشترك على الرأي في تقرير المراجعة المشتركة ويصير كلاهما مسئولا مسئولية تضامنية عن هذا التقرير.

وتتم المراجعة المشتركة في عدة دول بشكل إختياري أو إجباري، ففي فرنسا يتم إلزام الشركات المساهمة التي تصدر قوائم مالية موحدة بالمراجعة الثنائية وذلك منذ عام ١٩٦٦، وكان السبب في ذلك يرجع إلي عدم تأخير اصدار القوائم المالية للشركة محل المراجعة بسبب إفلاس أحد المراجعين وكذلك لتعزيز إستقلال المراجع، وكذلك فى الدنمارك وجنوب أفريقيا حتى عام ٢٠٠٥ ولكن الآن يطبق بشكل إختياري، كما تسمح بعض الدول بتطبيق هذا المدخل إختياريا مثل السويد والهند (Ratzinger-Sakel, et al., 2013). وتشترط بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت والمغرب والجزائر وتونس إلزام بعض القطاعات بالمراجعة المشتركة، وفي مصر يتم تطبيق المراجعة المشتركة إجبارياً في البنوك وبعض القطاعات الآخرى.

كما يمكن تنفيذ المراجعة المشتركة بعدة طرق حسب مزيج المراجعة المشتركة (مراجعان من منشآت المراجعة الكبرى أو مراجع من منشآت المراجعة الكبرى مع مراجع من منشآت المراجعة الآخرى أو مراجعان من منشآت المراجعة الآخرى).

٦-١-٢: أهداف المراجعة المشتركة

تتمثل أهداف المراجعة المشتركة في (١) دعم إستقلال المراجع الخارجي في مواجهة إدارة الشركة محل المراجعة، حيث أن الشركة عليها التعامل مع مراجعين إثنين وليس مراجعاً واحداً في أي أمر يتعلق بالقوائم المالية (Simunic, 2012). (٢) التوصل إلي تأكيد معقول عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية بأنها تتماشي مع مبادئ المحاسبة المعمول بها. (٣) تقديم تقرير مراجعة مشترك بإبداء الرأي الفني المحايد المشترك على القوائم المالية. (٤) زيادة التعاون والتنسيق بين المراجعين الإثنين ومراجعة كل منهما لعمل الآخر للتحقق من بذل العناية المهنية الواجبة.

٦-١-٣: المراجعة المشتركة من وجهة القوانين والمعايير والجهات المهنية

أدت المشكلات الدولية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية إلي فقد الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة مما دفع البعض إلي المطالبة بضوابط وأعراف ومبادئ أخلاقية ومهنية لإستعادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية (أبو جبل، ٢٠١٦)، وفي هذا الصدد أصدرت لجنة الإتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠ مجموعة من المقترحات والآليات لتنظيم عملية المراجعة ودعم إستقلال المراجع من خلال ما يسمى (مراجعة مشتركة)، وطرحت إمكانية تصميم التجربة الفرنسية الخاصة بإلزام الشركات المساهمة بالمراجعة المشتركة على أن يتمثل أحد طرفي المراجعة بالشركات المساهمة الكبرى في مكتب من المكاتب المتوسطة أو الصغيرة لتعزيز سوق المراجعة ومعالجة ظاهرة التركز في سوق المراجعة (سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى علي ٩٠% من سوق المراجعة في أوروبا) (EC, 2011a).

وفي عام ٢٠١١ أظهرت المفوضية الأوربية نتائج إستجابات الأطراف المختلفة بشأن مقترح المراجعة المشتركة، حيث أشارت المكاتب الكبرى إلي أن هذا المقترح سوف يخفض جودة المراجعة، ويسبب مشاكل في التنسيق بين أطراف المراجعة المشتركة، في حين جاء رأي مكاتب المراجعة غير الكبرى مؤيدة للمقترح حيث يخفض نسبة التركز في سوق المراجعة كما حدث في فرنسا، أما المستثمرين فقد أظهروا قلقاً من إرتفاع تكاليف المراجعة وصعوبة تحديد المسئول عن عملية المراجعة، مع أن بعض المستثمرين أيدوا ذلك حيث يؤدي إلي دقة أدلة المراجعة وارتفاع جودة المراجعة مما يدعم جودة الأرباح، وبالتالي دعم الثقة والمصداقية في التقارير المالية، وفي ضوء ذلك قررت المفوضية الأوربية عدم إلزام الشركات المساهمة بالمراجعة المشتركة (EC, 2011b).

وفي أمريكا طالب المعيار الأمريكي رقم (٩٩) بضرورة إجراء جلسات العصف الذهني وهو ما أكده معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠) بضرورة إجراء المناقشات بين فريق عمل المراجعة المشتركة مما يزيد من جودة عملية المراجعة في حالة زيادة فعالية الإتصالات بين المراجعين المشتركين، وتوافر المعرفة والخبرة بالقضايا محل النقاش مع الإدارة في إطار برامج المراجعة المشتركة المتعارف عليها، كما أن عمليات المعاينة التي يقوم بها الشريك الثاني يكون لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة وإستقلال المراجع.

أتاح القانون المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة للشركات إمكانية التعاقد مع أكثر من مكتب للمراجعة لمراجعة قوائمها المالية بمسئولية تضامنية عن المراجعة وعن الرأي النهائي في التقرير،

كما تضمن قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٨ أن تخضع الشركات التي لا تعتبر من القطاع العام ولكن يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام فيما لا يقل عن ٢٥% من رأس مالها إلي المراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات واصدار تقرير مستقل، إضافة إلي تكليف منشأة مراجعة آخرى بعملية المراجعة واصدار تقرير منفصل عن الجهاز المركزي للمحاسبات، ويتم عرض التقريران على الجمعية العمومية للشركة (الجهاز المركزي للمحاسبات،1988).

أما فيما يتعلق بالاصدارات المهنية ذات الصلة بالمراجعة المشتركة فتوجد ندرة شديدة فيها، فمن خلال فحص الاصدارات المهنية الدولية (لحد علم الباحث) لم يجد الباحث سوى اصدارين فقط وهي:

(١) معيار المراجعة الهندي (SAN 0.229) في عام ١٩٩٦ والصادر عن المجمع الهندي للمحاسبين القانونيين والذي يتناول مسئوليات المراجعين المشتركين في المراجعة والذي ينفي مسئولية المراجع الأول عن القرارات التي يتخذها المراجع الآخر، وبالتالي ليس من المستحسن أن يقوم المراجع بفحص الأعمال التي ينجزها المراجع الآخر أو أي إختبارات إضافية للتأكد من تماشي عمل المراجع الآخر مع معايير المراجعة المتعارف عليها، ولكن يجب على المراجعين المشتركين في المراجعة الإتفاق على رأي واحد يجب اصداره عن عملية المراجعة وفي حالة وجود إختلاف بينهما يصدر كلاً منهما رأيه فى تقرير منفصل (Institute Chartered Accountants of India, 1996) ويرى الباحث أن هذا المعيار يتعارض مع مفهوم وآليات المراجعة المشتركة ولكنه يشير إلي المراجعة الثنائية.

(٢) معيار المراجعة السنغافوري (AGS No. 10) والصادر عن المجمع السنغافوري للمحاسبين القانونيين في عام ٢٠١٢، وتناول إرشادات لضمان التعاون المثمر بين المراجعين المشتركين في عملية المراجعة، وضرورة توحيد المبادئ والمعايير الخاصة بعملية المراجعة، وإشتراك كلا المراجعين في وضع الإجراءات الخاصة بعملية المراجعة والتعامل مع أي خلاف في الرأي بينهما، مع ضرورة التواصل بين المراجعين لحل أي خلاف قبل اصدار تقرير المراجعة وإذا إستمر الخلاف يجب إبلاغ المسئولين عن الحوكمة بالشركة. (Institute of certified public accountant of Singapore, 2015).

٦-١-٤: مزايا وعيوب المراجعة المشتركة

تتعدد مزايا المراجعة المشتركة (الهريدي، ٢٠١٥ ;Baldauf & Stecekel, 2012 Lobo, et al., 2013; Zerni, et al., 2012, Ittonen, 8 Tronnes, 2015; Alfaraih, 2016; Al-Hadi, 2017) **ومن أهمها** (١) تعزيز إستقلال المراجع الخارجي حيث يصعب على الشركة تنمية العلاقات مع المراجع في حالة تعدد المراجعين حيث يقل الضغط الذي يمكن أن تمارسه الإدارة على المراجع، (٢) تخفيض التركز في سوق المراجعة حيث كان هذا الهدف هو الأساس في فرنسا مما يؤدي إلي زيادة المنافسة بين شركات المراجعة مما يحسن جودة المراجعة، (٣) تعزيز الشك المهني في عملية المراجعة وذلك لعمق المناقشات بين فريق المراجعة المشتركة، (٤) نقل الخبرات من شركات المراجعة الكبرى إلي شركات المراجعة المتوسطة والصغرى، (٥) تحسين جودة المراجعة لأن أحد المراجعين قد يكتشف أخطاء لم يلاحظها الطرف الآخر، (٦) الإحتفاظ بالمعرفة والخبرة المتوفرة عن العميل، حيث أنه فى حالة تغيير أحد المراجعين فيستمر المراجع الآخر ولديه الخبرة والمعرفة بنشاط العميل مما يدعم جودة المراجعة، (٧) تعزيز أدوات الرقابة المتبادلة على أداء المراجعين مما يقلل من إحتمالات التواطؤ بين أحد المراجعين والعميل.

وبالرغم من مزايا المراجعة المشتركة إلا أن البعض يرى أن تطبيق المراجعة المشتركة قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة، وقد يرجع ذلك إلي (Marmousez, 2009; Holm and Thinggard, 2010; Deng et al., 2014): (١) إرتفاع تكلفة المراجعة المشتركة عن تكلفة المراجعة الفردية، (٢) زيادة التعقيد عند إختيار إثنين من المراجعين وصعوبة التنسيق فيما بينهما وعدم التوازن في العلاقة بينهما، إحتمال وجود قدر كبير من الإتكالية أو مشكلة الركوب المجاني، حيث يعتمد أحدهما على الآخر ولا يشارك في عملية المراجعة بالعناية المهنية الواجبة، (٣) زيادة خطر فقد المعلومات نتيجة إعتماد أحد المراجعين على المراجع الآخر، (٤) في حالة زيادة المنافسة قد يضر هذا المدخل بإستقلال المراجعة لأن ذلك يعطي الفرصة لما يسمى شراء الرأي والسعي لإرضاء العميل مما يؤثر سلبياً على جودة المراجعة.

٦-١-٥: التجارب الدولية المتعلقة بالمراجعة المشتركة

إختلف واقع المراجعة المشتركة في بعض دول العالم، ففي أوربا وجد أن تفعيل مدخل المراجعة المشتركة أصبح إجبارياً في الدنمارك على كافة الشركات المقيدة والشركات الحكومية منذ عام ١٩٣٠م وتم إلغاء هذا الإلزام في عام ٢٠٠٥ (Holm & Thinggaard, 2014) كذلك تم إلزام جميع الشركات المقيدة في فرنسا بمدخل المراجعة المشتركة عام ١٩٦٦ إلي أن تم التعديل في

عام ١٩٨٤ وأصبح إلزامياً فقط على الشركات التي تعد قوائم مالية مجمعة (Labo et al., 2013)، وفي السويد ظل تطبيق مدخل المراجعة المشتركة إجبارياً على البنوك وشركات التأمين حتى عام ١٩٢٣ وبعد ذلك أصبح تطبيق هذا المدخل إختيارياً على جميع الشركات المقيدة في السوق المحلية السويدية (Ratzinger–Sakel et al., 2013).

ولقد قامت بعض الدول في إفريقياً باصدار القوانين لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة حيث أصبح تطبيق هذا المدخل إجبارياً في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٠ على البنوك الكبرى وتم إلغاء هذا الإلتزام في عام ٢٠٠٣، وكذلك أصبح إلزامياً في الكونغو وساحل العاج على كافة الشركات المقيدة منذ عام ١٩٩٧ وعلى البنوك منذ عام ١٩٩٢، وأصبح إلزامياً في المغرب على جميع الشركات المقيدة منذ عام ١٩٦٦ وعلى البنوك منذ عام ١٩٩٣، وفي تونس أصبح إلزامياً على البنوك وشركات التأمين والشركات التي تعد قوائم مالية مجمعة منذ عام ٢٠٠٥، كما أصبح إلزامياً على جميع البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر منذ عام ٢٠٠٣ وإختيارياً لجميع الشركات المقيدة منذ عام ٢٠١٢ (Ratzinger–Sakel et al., 2013).

كما يتم تفضيل مدخل المراجعة المشتركة في آسيا وخصوصاً في السعودية حيث يجيز قانون الشركات بتعيين (إختيارياً) أكثر من مراجع حسابات لنفس الشركات في عام ١٩٦٥ وأصبح إلزامياً على البنوك منذ عام ١٩٦٦ وعلى شركات التأمين منذ عام ٢٠٠٣ (Alsadoun & AlJabr, 2014)، وأصبح إلزامياً على كافة الشركات الحكومية في الهند منذ عام ٢٠٠٤ (Ratzinger–Sakel et al., 2013)، كذلك أصبح إلزامياً في الكويت على جميع الشركات المقيدة منذ عام ١٩٩٤ (Alanezi et al., 2012).

٦-١-٦: مدخل المراجعة المشتركة في مصر

قبل اصدار المفوضية الأوربية لتقريرها عام ٢٠١٠ بدأت مصر بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة باصدار القوانين السابق الإشارة إليها مثل قانون (١٥٩) لسنة (١٩٨١) والمعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ والذي سمح بتطبيق هذا المدخل بصورة إختيارية على الشركات المساهمة المقيدة ثم بدأ تفعيله بصورة إلزامية في مصر عام ١٩٨٨، وذلك على الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال وإستثمارها والخاصة بقانون (١٤٦) لسنة ١٩٨٨، وتم تفعيل مدخل المراجعة المشتركة إجبارياً في (١) البنوك (٢) صناديق الاستثمار (٣) شركات الإيداع والقيد المركزي (٤) شركات التمويل العقاري (٥) صندوق حماية المستثمر(٦) شركات توظيف الأموال، وذلك طبقاً للقوانين والقرارات التالية: قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، قانون الإيداع والقيد المركزي رقم

(٩٣) لسنة (٢٠٠٠)، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم (٨٨) لسنة (٢٠٠٣)، قانون التمويل العقاري رقم (١٤٨) لسنة (٢٠٠١)، قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم (١٠٦) لسنة (٢٠٠٦) باصدار النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر، قانون الشركات العاملة في تلقي الأموال لاستثمارها رقم (١٤٦) لسنة ١٩٨٨. وكذلك شركات التأمين طبقاً لقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة (١٩٨١)، وكذلك شركات التخصيم طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢) لسنة (٢٠١٣) بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم. وبالتالي فإن جميع المؤسسات غير المالية تطبق مدخل المراجعة المشتركة بصورة إختيارية، كما تقوم جميع المؤسسات المالية بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة بصورة إلزامية ما عدا شركات التأمين وشركات التخصيم.

٦-٢: التخصص الصناعي للمراجع

٦-٢-١: مفهوم التخصص الصناعي

تعددت المفاهيم المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع لأن مفهوم التخصص يرتبط بمكتب المراجعة والمراجع معاً، حيث أن قيام المراجع بمراجعة نشاط محدد سوف يؤدي إلي إكتسابه معلومات ومهارات جديدة وقدرة أعلى في تقدير مخاطر المراجعة المرتبطة بهذا النشاط حيث يرتبط التخصص الصناعي بمجموعة من القدرات والمهارات والصفات التي يجب توافرها في المرجع المتخصص صناعياً، وأحياناً آخرى يرتبط بالوزن النسبي للعملاء الذين يتم مراجعتهم داخل قطاع معين. ويعرف التخصص الصناعي للمراجع بأنه استراتيجية تمايز تهدف إلي تزويد شركة المراجعة بميزة تنافسية مستدامة على غير المتخصصين، وإستراتيجية التمايز تسعى فيها الشركة إلي أن تكون فريدة من نوعها في بعض الأبعاد التي يتم تقييمها على نطاق واسع من قبل العملاء (El- Hegazy & Deeb 2017). ويمكن القول بان التخصص الصناعي هو إمتلاك المراجع للمعرفة المتميزة والخبرة العلمية والعملية بأداء خدمات المراجعة إلي عملاء قطاع صناعي واحد. ويرى الباحث أن المراجع المتخصص صناعياًهو المراجع ذو الخبرة والمعرفة الكافية لجميع أوجه صناعة معينة أو قطاع معين لتقديم خدمات مراجعة ذات كفاءة وجودة عالية يصعب تقديمها من المراجع غير المتخصص ويمكن التخصص صاحبه من الإستحواذ على حصة سوقية كبيرة فى قطاع التخصص.

٦-٢-٢: دوافـع التخصص الصناعي

توجد مجموعة من العوامل تدفع المراجعين نحو التخصص في مراجعة قطاع معين من خلال التدريب والتأهيل العلمى والممارسة العملية للمراجعة داخل هذا القطاع. ومن هذه الدوافع: (١)

إنهيار عدد من أكبر الشركات العالمية وإنخفاض ثقة المجتمع في دور المراجعين لعدم قدرتهم على إكتشاف الغش والتلاعب في الوقت المناسب وهو ما دفع العديد من مكاتب المراجعة إلي التخصص لرفع جودة عملية المراجعة وبالتالي تحسين قدرتهم على إكتشاف الغش والأخطاء. (٢) زيادة إدراك شركات المراجعة الكبرى لأهمية التخصص وذلك لزيادة قدراتها التنافسية في السوق وتقديم خدمات عالية الجودة يصعب على شركات المراجعة الآخرى تقليدها (Butar-Butar & Indarto, 2018)، ويرجع قيام شركات المراجعة الكبيرة إلي إتباع إستراتيجية التخصص إلي إستخدامه كإستراتيجية للمنافسة مثل الجودة والأتعاب ووالوقت المناسب والتكلفة والتميز. (٣) التأثير على قرار إختيار المراجع، حيث أن المراجعين المتخصصين أكثر إلتزاماً بالمعايير المهنية ويقدمون مراجعة ذات جودة عالية. (٤) اعتماد المراجعين على الحكم والتقدير الشخصي حيث أنه كلما كان المراجع متخصصاً كلما زادت قدرته على اصدار الأحكام والتقديرات في الإتجاه الصحيح وهو مايؤدي إلي زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة وزيادة دقة تقدير المخاطر الحتمية لعمليات المراجعة (Taylor 2000). (٥) تقليل إحتمال تعرض المراجع للتقاضي حيث أن التخصص الصناعي يؤدى إلي خفض خطر التقاضى لعملاء المراجع (low , 2004:).

٦-٢-٣: مميزات اتباع التخصص الصناعي

ساهم التخصص الصناعي بعدة مميزات (Vajriyanti, ; Hegazy El-Deeb, 2017 et al., 2017) حيث أن التخصص الصناعي للمراجع يؤدى إلي زيادة جودة الأرباح وذلك لقدرته على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح فى الوقت المناسب (عوض، ٢٠٠٦ Kwon et al , 2007 ;). كما يؤدي التخصص الصناعي للمراجع إلي تحسين تقدير مخاطر المراجعة مما يزيد جودة وكفاءة عملية المراجعة وهو مايؤدي إلي زيادة رضا عميل المراجعة (Low, 2004) وزيادة الثقة فى القوائم المالية من قبل المستثمرين وتقليل فترة تأخير تقرير المراجعة (Badawy & Aly, 2018). كما يؤدي التخصص الصناعي للمراجع إلي زيادة قدرة المراجع على مراجعة التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة فى الصناعة المتخصص فيها حيث يكون الدليل المتاح أمام المراجع لتأييد التقديرات المحاسبية في الغالب أكثر صعوبة وأقل حسماً من الدليل المتاح لتأييد البنود الآخرى (صليب، ٢٠٠٣). كما يؤدي التخصص الصناعي للمراجع إلي تخفيض الوقت والمجهود والموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة وبالتالى تخفيض تكاليف عملية المراجعة. كما يزيد التخصص الصناعي للمراجع من قدرة المراجع على التفاوض عند تحديد أتعاب المراجعة والإرتقاء بمستوى المنافسة بين شركات المراجعة المبنية على مهارات وقدرات المراجع المتخصص. كما يساعد

التخصص الصناعي للمراجع فى الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب عملاء جدد. كما توجد علاقة إرتباط قوية بين التخصص الصناعي للمراجع و جودة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية (Dunn & Mayhew, 2004).

٦-٢-٤: موقف معايير المراجعة المصرية من التخصص الصناعي .

يعد التخصص الصناعي للمراجع من أهم العوامل التي تساعد في تطبيق معايير المراجعة وذلك خلال كافة مراحل عملية المراجعة ، ولكن لم تشير معايير المراجعة إلي التخصص الصناعي للمراجع بشكل مباشر، مع وجود العديد من المعايير التي قامت بمطالبة المراجع بضرورة معرفة قدر مناسب من المعلومات عن طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة وعن القطاع الذي تنتمي إليه ، وفيما يأتي أمثلة لمعايير المراجعة المصرية التي أشارت ضمنياً في بعض فقراتها على أهمية التخصص الصناعي للمراجع:

أ- **معيار المراجعة رقم ٢٤٠ مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية** (معايير المراجعة المصري، ٢٠٠٩) حيث ينص المعيار في الفقرة الثالثة على أنه " لتخفيض خطر المراجعة لمستوى منخفض نسبياً ينبغي على المراقب عند تخطيط وأداء عملية المراجعة أن يأخذ في اعتباره مخاطر التحريفات المهمة والمؤثرة الناتجة عن الأخطاء والغش والتدليس في القوائم المالية". وهنا يظهر دور التخصص الصناعي للمراجع في قدرته على التقييم الدقيق لتقليل خطر الإكتشاف داخل القطاع بناءً على خبرته بمراجعة المنشآت المماثلة. وفي الملحق الثالث للمعيار تحت عنوان " أمثلة عن الظروف التي تشير إلي احتمالية حدوث الغش والتدليس وذكر منها – السياسات المحاسبية التي تبدو مختلفة عن تلك المتبعة في الصناعة". وهنا يلاحظ الإشارة إلي أن معرفة المراجع بقطاع التخصص تمكنه من معرفة السياسات المحاسبية المتبعة بهذا القطاع مما يجعله أكثر حساسية في إكتشاف الغش والتلاعب، وذلك لخبرته وإدراكه بالعرف السائد داخل قطاع التخصص.

ب- **معيار المراجعة رقم ٢٥٠ مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية** (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٩) حيث ينص في الفقرة رقم ١٥ على " أنه لغرض التخطيط لعملية المراجعة ، على المراقب الحصول على تفهم عام للإطار القانونى والنظامى للمنشأة والقطاع الذي تنتمي إليه ومدى التزام المنشأة بهذا الإطار " حيث يكون المراجع المتخصص على علم بكافة التفاصيل القانونية لهذا القطاع

جـ – معيار المراجعة رقم ٣١٥ تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٩) حيث ينص المعيار في الفقرة الثانية علي أنه " ينبغى على المراقب تفهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية بدرجة كافية لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية، سواء كان ذلك راجع إلي الغش والتدليس أم إلي الخطأ، وأن يكون هذا التفهم كافيًا إلي المدى الذي يستطيع معه المراجع القيام بتصميم إجراءات مراجعة إضافية ". كما ينص في الفقرة رقم عشرون بعنوان يتشكل تفهم المراقب للمنشأة وبيئتها من تفهمة للجوانب الأتية: (أ) العوامل الصناعية، والتنظيمية، والخارجية الأخرى. (ب) طبيعة المنشأة والسياسات المحاسبية المطبقة. (جـ) الأهداف والإستراتيجيات. (د) قياس وتقييم الأداء المالي للمنشأة . (هـ) والرقابة الداخلية. ويلاحظ أن المعيار يهدف إلي تفهم طبيعة النشاط وبيئة المنشأة والقطاع الذي تعمل به وهو ما يتمتع به المراجع المتخصص مما يؤدي إلي زيادة كفاءة وجودة عملية المراجعة .

د– معيار المراجعة رقم ٥٤٠ مراجعة التقديرات المحاسبية (معايير المراجعة المصرية، ٢٠٠٩) ينص المعيار في الفقرة الخامسة على أنه " قد يكون التقدير المحاسبي بسيطاً أو معقداً حسب طبيعة البند، فحساب المصروفات المستحقة عن الإيجار، مثلا قد يكون عملية حسابية بسيطة في حين أن تقدير قيمة الهبوط في المخزون الراكد قد يتضمن تحليلات كثيرة للبيانات المتاحة والتنبؤ بالمبيعات المستقبلية وفي حالة التقديرات المعقدة قد يتطلب درجة عالية من المعرفة المتخصصة والحكم الشخصى". وبالتالى تظهر أهمية التخصص الصناعي للمراجع فى مراجعة التقديرات المحاسبية.

٦-٢-٥: مداخل قياس التخصص الصناعي

نظرا لطبيعة التخصص الصناعي للمراجع التي تجعل من قياسه بشكل مباشر عملية صعبة حيث لابد من استخدام بديل أخر حتى نتمكن من قياسه لأن التخصص يعتمد على خبرة المراجع بقطاع معين وكلما زادت هذه الخبرة زاد تخصص المراجع في هذا القطاع. وبتتبع الدراسات السابقة التي قامت بقياس التخصص الصناعي نجد أن هناك عدة مداخل لقياس التخصص الصناعي، وهو مايفسر اختلاف نتائج هذه الدراسات، بالإضافة إلي أن تخصص المراجع يختلف بإختلاف البيئة المطبق فيها، وبإختلاف الإتساع الجغرافي الذي يتم قياسه فيه، فالتخصص على

مستوى المدينة يختلف عن التخصص على المستوى المحلى ويختلف عن التخصص على المستوى العالمى.

ولقد اعتمدت الدراسات على ثلاث مداخل رئيسية بشكل عام لقياس تخصص المراجع، المدخل الأول: هو مدخل الحصة السوقية Market Share approach، والمدخل الثانى: هو مدخل حصة المحفظة Portfolio share Approach، والمدخل الثالث: هو مدخل الحصة السوقية المرجحة Weighted market share Approach وهو خليط من المدخلين السابقين.

المدخل الأول: مدخل الحصة السوقية

يعتمد هذا المدخل في تحديد التخصص الصناعي للمراجع على مدى سيطرة المراجع على عمليات المراجعة في قطاع صناعة أو خدمة معينة، فالمراجع الذي يسيطر على حصة سوقية أكبر في صناعة محددة يعتبر الأكثر إمتلاكاً للمعارف والخبرات بهذه الصناعة، وبالتالي فإن السيطرة والتركيز في صناعة محددة وتوجيه الإستثمارات لتنمية المهارات والأساليب لمراجعة هذه الصناعة هما الأساس لتحديد مدى التخصص من عدمه، ويحصل المراجع على الحصة السوقية عن طريق تقديم خدمات المراجعة بأتعاب أقل أو بجودة أعلى (Krishnan, 2003; Neal & Riley, 2004) وتوجد عدة أساليب لتحديد الحصة السوقية وتتمثل فيما يلى:

الأسلوب الأول: يعتمد على مبيعات عملاء المراجعة في حساب الحصة السوقية كما يلي:

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{مجموع مبيعات العملاء لدى المراجع بصناعة معينة}}{\text{إجمالى مبيعات عملاء الصناعية}}$$

واستخدم (Chen et al., 2005) الجذر التربيعي للمعادلة في حساب الحصة السوقية للمراجع.

الأسلوب الثاني: يعتمد على أصول عملاء المراجعة في حساب الحصة السوقية كما يلي:

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{مجموع أصول العملاء لدى المراجع بصناعة محددة}}{\text{إجمالى أتعاب عملاء المراجعة داخل الصناعة}}$$

الأسلوب الثالث: يعتمد على أتعاب المراجعة في حساب الحصة السوقية كما يلي:

$$\text{الحصة السوقية للمراجع} = \frac{\text{مجموع أتعاب العملاء لدى المراجع بصناعة محددة}}{\text{إجمالى أتعاب عملاء المراجعة داخل الصناعة}}$$

الأسلوب الرابع: يعتمد على عدد عملاء المراجعة في حساب الحصة السوقية كما يلي:-

الحصة السوقية للمراجع = عدد العملاء لدى المراجع بصناعة محددة / إجمالى عدد عملاء المراجعة بالصناعة

ويصعب تطبيق الاسلوب الثالث أن مكاتب المراجعة لاتفصح عن أتعابها. ويتحقق التخصص عندما يوجد إختلاف في الحصة السوقية بين مكاتب المراجعة داخل نفس الصناعة، حيث يرى (Balsam et al., 2001) أن مكتب المراجعة يكون متخصص صناعياًعندما يكون الفرق بين مكتب المراجعة والمكتب الثاني له في الترتيب ١٠% على الأقل، ويرى Krishnan, (2003; Chen et al., 2005) أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن ١٥% في صناعة محددة، كما يرى (Dunn and Mayhew , 2004) أن هذه النسبة يجب أن تكون ٢٠% وأخيراً حددها (Schauer, 2002) بـ ٢٥% من صناعة محددة، وبالتالي فإن الدراسات السابقة توصلت إلي أن هذه النسبة تقع بين ١٠% و٢٥% لكي يتم إعتبار المراجع متخصص صناعياً. وبمراجعة الدراسات السابقة نجد أن مدخل الحصة السوقية هو المدخل الأوسع انتشارًا وإستخداما في هذه الدراسات.

المدخل الثانى : مدخل حصة المحفظة

يرى (Neal & Riley , 2004) أنه يمكن معرفة التخصص الصناعي للمراجع من خلال معرفة إلي أي قطاع تنتمي النسبة الأكبر في محفظة دخول المراجع، حيث إنَّ هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر هو القطاع الذي قام المراجع بتطوير معرفته وزيادة حجم استثماراته لتطوير أساليب وأدوات المراجعة المتعلقة بهذا القطاع ، ووفقا لهذا المدخل فإنَّ المراجعين المتخصصين صناعياًهم الذين يحققون أكبر دخل من هذا القطاع . وترى (عوض، ٢٠٠٦) أن مدخل حصة المحفظة يأخذ التوزيع النسبي لعمليات المراجعة والأتعاب المرتبطة بها التي يتقاضاها المراجع بين العديد من القطاعات.

ويتمَّ حساب نسبة تخصص المراجع وفقاً لمدخل حصة المحفظة بالعادلة التالية:

محفظة المراجع = إجمالي أتعاب مكتب المراجعة في قطاع واحدد / إجمالي أتعاب عملاء المكتب في جميع القطاعات

المدخل الثالث : مدخل الحصة السوقية المرجحة

نظرا لعيوب المدخلين السابقين في قياس التخصص الصناعي للمراجع فقد قام Neal) and Riley , 2004) باقتراح مقياس جديد لإيجاد علاقة تكاملية بين المدخلين السابقين ولتلافي

عيوب كل منهما وذلك كما يأتي:

النسبة المرجحة لحصة المراجع السوقية = نسبة الحصة السوقية للمراجع في القطاع x نسبة قطاع التخصص في محفظة المراجع.

٦-٣: التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم المحاسبية، ويلقي تطبيقه إهتمام كبير من قبل المراجعين الخارجين، ويعتبر التحفظ المحاسبي مجالاً واسعاً للجدل في علم المحاسبة، وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة إلي هذا المبدأ إلا أنه يعد من المفاهيم الأساسية لنظرية المحاسبة (Basu, 1997) فهو قيد على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في ظروف عدم التأكد، حيث أن جوهر الإفصاح والشفافية يكمن في تطبيق التحفظ المحاسبي واصدار التقارير المالية في موعدها (Ball et al., 2013).

٦-٣-١: مفهوم التحفظ المحاسبي

لا زال التحفظ مفهوماً محاسبياً مثيراً للجدل حتى الوقت الحالي، وبالرغم من أهميته إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه في الأدب المحاسبي لمفهوم التحفظ المحاسبي، فيرى (Basu, 1997) أن التحفظ المحاسبي هو إتجاه المحاسبين للتحقق بدرجة عالية عند الإعتراف بالأنباء السارة مقارنة بالأنباء غير السارة من الربح المحاسبي، أي التحقق بدرجة عالية من الأرباح المتوقعة مقارنة بالخسائر المتوقعة، ومقياس التحفظ لديه يعرف بمدى قوة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم. وعرفه (Givoly & Hayn, 2000) بأنه إختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض الإيرادات والأرباح بتأجيل الإعتراف بالإيرادات إلي أن تتحقق، ويرى (Watts, 2003) أن التحفظ المحاسبي هو ضرورة توقع الخسائر المحتملة وعدم توقع أي أرباح إلا إذا تحققت.

وأشار (Beaver & Ryan, 2005) بأن التحفظ المحاسبي هو مقدار الإنخفاض في القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية لوجود شهرة غير معلنة للشركة كما يرى (Lafond & Watts, 2008) أن التحفظ هو الإختيار من الطرق المحاسبية المتعارف عليها بما يؤدي إلي تدنية الأرباح عن طريق الإعتراف السريع بالخسائر المتوقعة والإعتراف البطيء بالمكاسب المتوقعة وتقييم الأصول بقيم منخفضة وتقييم الإلتزامات بقيم مرتفعة ويؤيد ذلك أيضاً (أبو الخير، ٢٠٠٨).

وكذلك أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010) في مشروع عمل الإطار المفاهيمي للتقرير المالي أن التحفظ هو تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل

ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في تقييم الأصول والدخل ولا يتم تقليل الإلتزامات والمصروفات ولا يجب إستخدام التحفظ في تكوين مخصصات سرية أو مخصصات مبالغ فيها.

ويرى الباحث أن هذه التعريفات متفقة في المضمون وإن إختلفت في التعبير عنه، حيث أن التحفظ المحاسبي هو إختيار الأساليب المحاسبية التي تؤجل الإعتراف بالإيرادات والأرباح المتوقعة إلي حين تحققها وتسرع من الإعتراف بالمصروفات المتوقعة سواء تحققت بالفعل أم لا مما يؤدي إلي إنخفاض قيم الأصول والأرباح وإنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية لها.

٦-٣-٢: أنواع التحفظ المحاسبي

توجد عدة تصنيفات للتحفظ المحاسبي وذلك حسب الغرض من التحفظ ويعرض الباحث التصنيف الشائع للتحفظ المحاسبي وهو التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

أ- التحفظ المشروط

وهنا يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث بمعنى أن القيم الدفترية تنخفض عند وقوع أحداث غير سارة، ولكن لا تعود إلي الإرتفاع عند وقوع أحداث آخرى سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها، وهذا يسمى عدم تماثل توقيت الإعتراف لكل من الأخبار السارة والأخبار غير السارة في الربح المحاسبي (Beaver & Ryan, 2005; Ball et al., 2013). ومن أمثلة التحفظ المشروط قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، والإعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة (Beaver and Ryan, 2005).

ب- التحفظ غير المشروط

وهنا يكون التحفظ غير مرتبط بوقوع الأحداث، ويعني ذلك التسجيل والإفصاح عن قيم دفترية منخفضة للأصول من البداية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي مما يؤدي إلي شهرة داخلية غير مسجلة وبالتالي إنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية لها (Beaver & Ryan, 2005; Ball et al., 2013).

ومن أمثلة التحفظ غير المشروط إهلاك الأصول الثابتة بطريقة الإهلاك المعجل بديلاً عن القسط الثابت ومعالجة نفقات البحوث والتطوير كمصروفات بدلاً من رسملتها.

٦-٣-٣: مبررات التحفظ المحاسبي

١- مبررات تعاقدية

تمثل المبررات التعاقدية أهم التفسيرات التي تم تقديمها من قبل الفكر المحاسبي لتفسير

التحفظ المحاسبي، وهو التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في المنشأة مثل عقود المكافآت وعقود الدين، وفيما يتعلق بعقود المكافآت وخاصة حوافز الإدارة وتتعلق بتخفيض مشاكل الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، حيث أنه في حالة غياب قياس للأرباح قابل للتحقق سوف تحصل الإدارة على مكافآت أعلى من المستحقة مما يخفض من قيمة المنشأة ولكن الدخل المقاس بمبدأ التحفظ المحاسبي يترتب عليه مكافآت أقل للإدارة وبالتالي مواجهة تطلعات الإدارة الإنتهازية لتعظيم مكافأتها (Basu, 1997; Watts, 2003; Lafond & Watts, 2008) على حساب أصحاب المصالح الآخرى، وكذلك تعد شروط توزيعات الأرباح المنصوص عليها في عقود الدين دليلاً على التحفظ المحاسبي الذي يسعى إليه الدائنون لضمان عدم الإفراط في توزيعات الأرباح للمحافظة على قيم معقولة لصافي الأصول لحماية قروضهم (Zhang, 2008).

٢- مبررات قانونية

تزداد المسئولية القانونية عند المبالغة في تقييم صافي الأصول والأرباح بأعلى من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلي زيادة مخاطر الدعاوي القضائية والتعويضات ضد الإدارة والمراجع، مثل مخالفة الإجراءات المتعلقة بعقود الدين وغيرها وبالتالي فإن الإدارة والمراجعين لديهم حافز أكبر للإلتزام بالتحفظ المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ Jenkins & Velury, 2008).

٣- مبررات تنظيمية

لقد أدى التنظيم الخاص بالأسواق والتعاملات المالية إلي التأثير المباشر في طبيعة الإفصاح المحاسبي عن طريق إنتهاج سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، ويعتبر هذا دافعاً للقائمين على وضع المعايير والقوانين ليكونوا أكثر تحفظاً، وبالتالي وضع سياسات تخفض الدخل وقيم الأصول وتزيد من الإلتزامات. (أبو الخير، ٢٠٠٨، Watts, 2003)

٤- مبررات ضريبية

حيث أن التحفظ يؤدي إلي تأجيل الإعتراف بالإيرادات والأرباح وتعجيل الإعتراف بالمصروفات والخسائر وذلك يقلل من صافي الدخل وبالتالي التقليل من الإلتزامات الضريبية، وقد تلجأ الإدارة إلي سياسات التحفظ لتخفيض العبء الضريبي ولكن بشرط قبول مصلحة الضرائب لسياسات الممارسة المتحفظة.

٥- مبررات متعلقة بحوكمة الشركات

تماشياً مع قانون (Sarbanes – Oxley Act, 2002) فإن التحفظ يستخدم كآلية من آليات حوكمة الشركات لتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٦- مبررات سياسية

حيث تستخدم الشركات التحفظ المحاسبي لتخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الإفصاح عن الأرباح المرتفعة أو غير العادية وكذلك الشركات ذات الطبيعة الإحتكارية.

٦-٣-٤: نماذج قياس التحفظ المحاسبي

تتعدد نماذج قياس التحفظ المحاسبي بناءاً على الدراسات السابقة وعدم توافق الدراسات السابقة على نموذج معين لقياس التحفظ المحاسبي. ويمكن تصنيف نماذج قياس التحفظ إلي ثلاثة أنواع كما يلي:

أولا :- نماذج تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (التوقيت غير المتماثل): وتشمل نموذج (Basu, 1997) والذي يرى أن التحفظ المحاسبي يجعل الأرباح المحاسبية تعكس الأخبار غير السارة بصورة أسرع من الأخبار السارة، وهنا يمكن قياس التحفظ عن طريق معادلة إنحدار بين الربح السنوي وعائد السهم حيث يمثل الربح السنوي المتغير التابع وعائد السهم المتغير المستقل مع إعتبار إشارة عائد السهم الموجبة أو السالبة مؤشراً للأخبار السارة أو غير السارة، ورغم القبول والإنتشار الواسع للنموذج إلا أنه تعرض لعدة إنتقادات مثل التحيز في المقاييس الإحصائية للنموذج لربط الأرباح المحاسبية بالقيمة السوقية للأسهم، تجاهل النموذج لبعض حالات التحفظ في القوائم المالية، عدم إتساق نتائج النموذج مع نتائج النماذج الآخرى عند تطبيقهم على نفس المجموعة من البيانات، مما جعل الدراسات الحديثة لا تكتفي به كمقياس وحيد للتحفظ المحاسبي، بل يستخدم متازمناً مع مقاييس آخرى (أبو الخير، ٢٠٠٨).

ثانياً:- نماذج تعتمد على قيم الأصول، وتشمل نوعين: نماذج القيمة الدفترية الى القيمة السوقية ونماذج الاحتياطيات المستترة.

١- نماذج قياس القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية أو معكوسها

وتشمل هذه النماذج أيضاً نموذجين:

أ- نموذج Feltham & Ohlson, 1995

والذي يوضح أن التحفظ المحاسبي هو الفرق بين القيمة غير المتحيزة لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وتم تعريف التحفظ بأنه هو الفرق بين القيمة السوقية (غير المتحيزة) لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لها في نفس التاريخ، ويعد هذا النوع من أبسط نماذج التحفظ الذي يربط بين عناصر المركز المالي والمتغيرات السوقية، كما يستخدم في قياس التحفظ غير المشروط على

مستوى الشركة، ولكنه يركز فقط على السياسات المحاسبية التي تؤثر في القيمة الحالية للأصول في فترة ما وزيادة الأرباح في الفترة التالية لها.

ب- نموذج Beaver & Ryan, 2000

والذي يعكس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة الدفترية إلي القيمة السوقية لحقوق الملكية أو العكس، وذلك لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية بقيمته السوقية، وعندما تزيد القيمة السوقية عن القيمة الدفترية أي النسبة أعلى من الواحد فإن هذا يشير إلي ممارسة سياسية محاسبية متحفظة نحو الإعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي طبقاً لهذا النموذج يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية.

ويعتبر هذا النموذج من أبسط صور قياس التحفظ المحاسبي، ويستخدم للكشف عن مدى تغير التحفظ المحاسبي على مدار الزمن (Givoly et al., 2007) كما يتأثر هذا النموذج بكل العوامل التي تؤثر على النسبة وكذلك يتأثر بمستوى كفاءة سوق رأس المال، ويعتبر من أكثر مقاييس التحفظ المحاسبي شيوعاً في الدراسات المحاسبية الأكاديمية، كما يشمل التحفظ المشروط وغير المشروط.

٢- نماذج الإحتياطيات السرية (المستترة)

وتقيس تأثير التحفظ المحاسبي على المركز المالي، ويقدر النموذج مبلغ الاحتياطي المستتر الموجود لدى الشركة ويستخدم كبديل للتحفظ المحاسبي، فكلما كان مقدار الاحتياطي المستتر أعلى كلما كانت تقارير الشركة أكثر تحفظاً عن طريقه نسبة الاحتياطي إلي صافي الأصول التشغيلية. ولكن يعاب على هذه النماذج صعوبة الحصول على البيانات اللازمة من التقارير المالية مثل نفقات البحوث والتطوير ونفقات الإعلان.

ثالثاً: نماذج تعتمد على مقاييس الإستحقاقات: والتي تستخدم بيانات الإستحقاقات في القوائم المالية لقياس التحفظ المحاسبي وتشمل هذه النماذج نوعين:

أ- **نموذج الإستحقاقات المالية** والذي قدمه Givoly and Hayn, 2000 ويقيس التحفظ المحاسبي من خلال الربح المحاسبي طبقاً لأساس الإستحقاق وصافي التدفقات النقدية التشغيلية حيث أن ظهور تدفقات نقدية تشغيلية مالية يشير إلي إستمرار التدفقات النقدية أكثر من الأرباح مما يشير إلي سياسات محاسبية متحفظة.

ب- **الإستحقاق غير المتماثل إلي التدفق النقدي** والذي قدمه (Ball & Shivakumar, 2005) ويقيس التحفظ المحاسبي من خلال الإستحقاقات الكلية بإعتبارها هي المسئولة عن إدراج

التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة، وكذلك التدفقات النقدية التشغيلية لا تعاني من مشكلة التوقيت غير المتماثل، ويستخدم هذا النموذج في قياس التحفظ المشروط.

٧-الدراسات السابقة

٧-١ : الدراسات السابقة المتعلقة بأثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي

فى عام ٢٠٠٩ هدفت دراسة (Francic et al.) إلي فحص مدى تأثير المراجعة المشتركة (فى حالة المراجعين الاثنين من منشأت المراجعة الأربعة الكبار مقارنة مع غيرهم) على جودة الأرباح المنشورة فى فرنسا والتى تتطلب مراجعة مشتركة إلزامية للقوائم المالية للشركات. وتشير نتائج الدراسة إلي أن وجود ثنائى من المراجعين من منشأت المراجعة الأربعة الكبار يرتبط بمستويات أقل من إدارة الأرباح (مستويات أقل من إستحقاقات رأس المال العامل غير العادية التى تزيد الدخل) من حالة وجود مزيج من مراجعى الأربعة الكبار مع مراجعين غير الأربعة الكبار. وبالتالى يمكن الربط بين جودة الأرباح وقرار إختيار المراجع من حيث الحجم فى المراجعة المشتركة.

وفى نفس العام إستهدفت دراسة (Marmoisez) إختبار أثر إختيار المراجعين المشتركين فى المراجعة إختيارياً (فى فرنسا حيث يوجد إلزام بالمراجعة المشتركة للشركات) على جودة القوائم المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي. وتشير نتائج الدراسة إلي أن الجمع بين منشأة مراجعة من الأربعة الكبار مع غيرها من غير الأربعة الكبار يرتبط إيجابياً بالتحفظ المحاسبي، ويرجع السبب فى ذلك حسب الدراسة إلي عدم كفاءة التفاعل والتعاون بين المراجعين من الأربعة الكبار حيث لا توجد حوافز لدى كلاهما لتقديم الجهد الملائم والرغبة فى تقديم مستوى عالى لجودة المراجعة.

وفى عام ٢٠١٢ هدفت دراسة (Haapamaki et al.) إلي إختبار هل توجد قيمة مضافة من المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية، وكذلك إختبار أثر نوع المراجعين المشتركين فى المراجعة على جودة عملية المراجعة وأتعاب المراجعة فى السويد. وتشير نتائج الدراسة إلي عدم وجود تأثير لتشكيلات المراجعة المشتركة على الإستحقاقات غير العادية (كمقياس لجودة المراجعة)، وبالتالى لا يوجد تأثير لحجم المراجعين المشتركين فى المراجعة على الإستحقاقات غير العادية. كما أشارت الدراسة إلي أن الإستحقاقات غير العادية التى تزيد الدخل ترتبط بالسلوك الإنتهازى للمديرين مما يثير التساؤل عن مدى إستقلال مراقب الحسابات، لذا أوصت الدراسة بإتباع أسلوب المراجعة

المشتركة لإرتباطها بإحتمال ضعيف لوجود إستحقاقات غير عادية أقل لرأس المال العامل مقارنة بالمراجع الفردى.

وفى عام ٢٠١٢ هدفت دراسة (Zerni, et al.) إلي فحص أثر إختيار المراجعين المشتركين فى المراجعة المشتركة فى السويد (لا يوجد إلزام قانونى) على جودة المراجعة مقاسة بالتحفظ المحاسبي. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينتين من الشركات العامة والخاصة التى تطبق مدخل المراجعة المشتركة على أساس طوعى. وتشير نتائج الدراسة إلي أن الشركات التى تراجع عن طريق المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية ترتبط بدرجة عالية من التحفظ المحاسبي فى الأرباح، إنخفاض الاستحقاقات غير العادية، تصنفيات ائتمانية أفضل، واقل تعرضاً للتعثر المالى. كما تشير النتائج إلي أن المراجعة المشتركة ترتبط بارتفاع اتعاب المراجعة ومستويات عالية من جودة المراجعة.

وفى عام ٢٠١٢ هدفت دراسة (Lesage, et al.) إلي إختبار أثر المراجعة المشتركة على كل من تكلفة المراجعة مقاسة بأتعاب المراجعة وعلى جودة المراجعة مقاسة بالإستحقاقات غير العادية فى الدنمارك التى ألغت نظام المراجعة المشتركة الإجبارية فى عام ٢٠٠٥. ولتحقيق هدف الدراسة تم أخذ عينة من الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٩ (أربعة سنوات قبل الإلغاء وأربعة سنوات بعد الإلغاء). وتشير نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة واتعاب المراجعة وكذلك الاستحقات غير العادية فى فترة الإلزام وكذلك فى فترة الطواعية، وبالتالى لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة سواء تم قياسها بأتعاب المراجعة أو بالإستحقاقات غير العادية.

وفى عام ٢٠١٢ هدفت دراسة (Alanezi, et al.) إلي إختبار أثر إستخدام المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة على مستوى إلتزام الشركات الكويتية بالإفصاح الإجبارى للمعايير الدولية IFRS كمقياس بديل لجودة المراجعة، ولتحقيق هدف البحث تم أخذ عينة من الشركات عام ٢٠٠٦. وتشير نتائج الدراسة إلي أن الشركات التى يتم مراجعتها عن طريق عن طريق المراجعة الثنائية (المزدوجة) كانت أكثر إلتزاماً بمتطلبات الإفصاح الإجبارى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن الشركات التى يتم مراجعتها بالمراجعة المشتركة. وتتمشى نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Alfaraih & Alanezi, 2012).

وفى عام ٢٠١٢ هدفت دراسة (Baldauf & Steckel) إلي فحص تأثير المراجعة المشتركة على مدى التوافق فى الرأى بين المراجعين ومدى دقة رأى المراجعين كمقاييس بديلة لجودة

المراجعة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المراجعين من إستراليا وألمانيا. وتشير نتائج الدراسة إلي أن المراجعين الذين يستخدمون المراجعة المشتركة لديهم درجة عالية من التوافق فى الرأى ودقة أكبر من المراجعين الذين يستخدمون المراجعة الفردية، وهذا يرجع إلي الإشراف المتبادل والمناقشات بين المراجعين المشتركين فى المراجعة مما يؤدى إلي التوافق فى الرأى وزيادة دقة تقرير المراجعة.

وفى عام ٢٠١٣ هدفت دراسة (Lobo, et al.) إلي إختبار أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة من الشركات الفرنسية حيث المراجعة المشتركة إجبارية. وتوصلت الدراسة إلي أن المزيج الأفضل لتحسين جودة المراجعة هو المزيج الذى يشمل مراجع منتمى إلي منشآت المراجعة الكبري مع مراجع من إحدى منشآت المراجعة الآخرى، وهذا المزيج يجبر منشأة العميل على اصدار قوائم مالية أكثر تحفظاً، وهذه الحالة أفضل من إشراك مراجعان من منشآت المراجعة الكبرى، أو حالة مراجعان من منشآت المراجعة الآخرى. وأرجع الباحثون السبب فى ذلك إلي التوزيع غير المتساوى للمخاطر بين منشآت المراجعة الكبرى والصغرى المشاركة فى عملية المراجعة يجعل المراجع المنتمى لمنشآت المراجعة الكبرى يحافظ على إستقلاله ويجبر منشأة العميل على تبنى سياسات محاسبية متحفظة.

وفى عام ٢٠١٣ هدفت دراسة (Khatab) إلي فحص أثر المراجعة المشتركة وتدوير المراجعين على قيمة الشركة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار ٣٤ شركة فى ١٤ قطاع لمدة ٥ سنوات. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود دليل إحصائى على أن تدوير المراجعين له أثر جوهرى على زيادة قيمة الشركة وإستقلال المراجع، فى حين أن المراجعة المشتركة ليس لها تأثير جوهرى على قيمة الشركة وعلى إستقلال المراجع.

وفى عام ٢٠١٤ هدفت دراسة (عبد الحميد) إلي فحص أثر المراجعة المشتركة كأداه لزيادة جودة المراجعة، وذلك عن طريق فحص ومراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالمراجعة المشتركة كأداه لزيادة الثقة فى عملية المراجعة والتقارير المالية، وكذلك القيام بدراسة ميدانية، وتوصلت الدراسة إلي وجود إختلافات جوهرية بين الأطراف المعنية بمهنة المراجعة بخصوص الأثار الإيجابية للمراجعة المشتركة وهى الحد من تركيز سوق المراجعة، وزيادة مستوى جودة المراجعة وتدعيم إستقلال المراجع. كما توجد إختلافات جوهرية حول الأثار السلبية للمراجعة المشتركة المتمثلة فى زيادة التكلفة التى تتحملها المنشأة محل المراجعة.

وفى نفس العام هدفت دراسة (Alsadoun & Aljabr) إلي إختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المحلية فى سوق الأوراق المالية السعودى، وتشير نتائج الدراسة إلي عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى فى تنفيذ المراجعة المشتركة، ولكن لوحظ وجود تأثير سلبى للمراجعة المشتركة الإجبارية على جودة الأرباح.

وفى نفس العام هدفت دراسة (Deng, et al.) إلي فحص هل المراجعة المشتركة تحسن أم تضعف جودة المراجعة؟ وتوصلت الدراسة إلي أن المراجعة المشتركة لها تأثير سلبى معنوى على جودة المراجعة بسبب إعتماد المشتركان فى المراجعة المشتركة على بعضهما وإنخفاض جودة أدلة المراجعة.

وفى عام ٢٠١٥ هدفت دراسة (الهريدى) إلي إختبار تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة من ٢٢ بنكاً من البنوك المصرية المقيدة فى البورصة المصرية. وتشير نتائج الدراسة إلي أن البنوك التى يشترك فى مراجعتها مراجع من منشآت المراجعة الكبرى ومراجع من منشآت المراجعة الآخرى تكون القوائم المالية لها أكثر تحفظاً من خلال الإفصاح عن عنصر مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها من البنوك التى يراجعها مراجعان من منشآت المراجعة الكبرى أو مراجعان من منشآت المراجعة الآخرى غير الكبرى، وبالتالى يوجد دليل على أن إستخدام مزيج غير متجانس من المراجعين فى المراجعة المشتركة يحسن من جودة المراجعة.

وفى عام ٢٠١٥ هدفت دراسة (Ittonen & Tronnes) إلي فحص هل مدخل المراجعة المشتركة الإختيارية ترتبط مع جودة وأتعاب المراجعة. وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة ولكن لا توجد علاقة بين المراجعة المشتركة وأتعاب المراجعة، وتزداد منافع المراجعة المشتركة عندما يكون المراجعان من نفس المكتب، ولكن عندما يكون المراجعان من مكاتب مختلفة فإنه لا يوجد إختلاف فى جودة المراجعة المشركة عن المراجعة الفردية مع إنخفاض ضعيف فى أتعاب المراجعة. وتفسير ذلك أنه لو كان المراجعان من نفس المكتب لأدى ذلك إلي زيادة فعالية عملية المراجعة ولكن إذا كانا من مكاتب مختلفة أدى ذلك إلي كفاءة عملية المراجعة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية وبالتالى فإن المراجعة المشتركة سواء كانت إختيارية أو إجبارية تؤدى إلي تحسين جودة المراجعة.

وفى عام ٢٠١٥ استهدفت دراسة (Elassy) فحص أثر المراجعة المشتركة فى تحسين جودة عملية المراجعة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة من ٣٢ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١٣، وتم قياس أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة المراجعة وذلك مقارنة بالمراجعة الفردية. وتشير نتائج الدراسة إلي أن الشركات التى يتم مراجعتها بالمراجعة المشتركة كانت جودة المراجعة بها أعلى من الشركات التى تراجع عن طريق المراجعة الفردية، كما لا توجد فروق بين الشركات التى تطبق المراجعة المشتركة إجبارياً والشركات التى تطبقها إختيارياً، كما أشارت الدراسة إلي عدم وجود تأثير لمزيج المراجعين (منشأة مراجعة كبرى ومنشأة مراجعة آخرى) على جودة المراجعة.

ولقد قام (Velte & Azibi) فى عام ٢٠١٥ بإتباع نفس المنهجية التى إتبعها (Lesage, et al. 2012) وذلك بفحص أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، وتم إختيار عينة من ٣٠٦ شركة من الشركات الألمانية والفرنسية فى الفترة من ٢٠٠٨ إلي ٢٠١٢، وتشير نتائج الدراسة إلي أنه لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة فى البلدين ولكن يوجد دليل قوى على إرتفاع تكاليف المراجعة المصاحبة للمراجعة المشتركة والتى تؤدى إلي زيادة المنافسة السعرية.

وفى عام ٢٠١٦ هدفت دراسة (أبو جبل) إلي إختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر. ولتحقيق هدف البحث تم أخذ عينة عشوائية من الشركات المسجلة بالبورصة وكذلك إجراء دراسة ميدانية. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود تأثير إيجابى لتطوير المراجعة المشتركة على قيام المراجع بإكتشاف التحريفات بالقوائم المالية الناتجة من ممارسات إدارة الأرباح، ولكن لم تؤثر على دقة تقرير المراجعة. كما لا يؤدى تطبيق المراجعة المشتركة إلي تحسين جودة المراجعة باستخدام الاستحقاقات غير العادية كمقياس لجودة التقرير المالى.

وفي عام ٢٠١٦ هدفت دراسة (Mandour et al.) إلي الكشف عن أثر التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وذلك مقارنة بتطبيق مدخل المراجعه الفردية، إلي جانب تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية" خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، وتشير نتائج الدراسة إلي: (١) وجود تأثير إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة

بمدخل المراجعة الفردية، (٢) لا يوجد تأثير معنوي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بتفعيل مدخل المراجعة الفردية، و(٣) تقوم الشركات محل الدراسة بممارسة إدارة الأرباح من خلال كل من الإستحقاقات الإختيارية، والعمليات الحقيقية، بما يؤثر علي التدفقات النقدية التشغيلية بصورة تكاملية.

وفي عام 2016 هدفت دراسة (Bredinger & Larsson) إلي فحص العلاقة بين الجودة المحاسبية للشركة والمراجعة المشتركة، ولتحقيق هدف البحث تم إختيار عينة من الشركات السويدية وتم استخدام الاساليب الكمية ومقاييس الجودة المطورة فى الدراسات السابقة لقياس العلاقة بين المراجعة المشتركة والجودة المحاسبية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة لا تسهم في تحسين جودة المراجعة، حيث أن المراجعة المشتركة ترتبط سلبيا مع الجودة المحاسبية من خلال استخدام أساليب متعددة لممارسات إدارة الارباح، وبالتالى فان المراجعة المشتركة لاتضمن وجود الجودة المحاسبية.

وفى عام ٢٠١٦ هدفت دراسة (Bisogno & DeLuce) إلي تحليل تاثير المراجعة المشتركة على جودة القوائم المالية للشركة، وفحص العلاقة بين وجود مراجعة مشتركة ووقوع أرباح إيجابية صغيرة، والتي يمكن اعتبارها نتيجة لممارسات إدارة الأرباح وكإشارة إلي ضعف جودة الأرباح. علاوة على ذلك تقييم العوامل التي تحدد اختيار اللجوء الطوعي إلي نظام المراجعة المشتركة، ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة بإستخدام عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الإيطالية غير المدرجة في البورصة. وتشير نتائج الدراسة إلي التأكيد على أن نظام المراجعة المشتركة يؤثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح والاعتمادية القوائم المالية. فيما يتعلق بقرار المراجعة من قِبل مراجعين مختلفين، فإن المحددات الرئيسية ترتبط بحجم الشركة وتعقيدها التنظيمي أكثر من ارتباطها بتعارض المصالح أو نسبة الرافعة المالية.

وفي عام 2017 هدفت دراسة (.Lobo et al) إلي إختبار أثر إستخدام إثنين من المراجعين على جودة المراجعة، ولتحقيق هدف البحث تم فحص حساب محدد وهو ضعف الشهرة وذلك لاختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة. وتشير نتائج الدراسة إلي أن الشركات التي تراجع بمزيج من مراجعي منشأت المراجعة الأربعة الكبار ومنشأت المراجعة من غير الأربعة الكبار أكثر افصاحا عن إنخفاض في القيمة من الشركات التي تمت مراجعتها بواسطة عدد كبير من مراجعي منشأت المراجعة الأربعة الكبار فقط عندما تشير مؤشرات الأداء المنخفض احتمال أكبر لحدوث الضعف فى الشهرة. فضلا عن أن الشركات التي تم مراجعتها من قبل مراجعي منشأت

المراجعة الأربعة الكبار تقلل من إفصاحات إنخفاض القيمة عند حدوثها، بينما لا تقوم الشركات التي تم مراجعتها من قبل المزيج بهذا التصرف، مما يشير إلي إنخفاض مستوى الشفافية للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراجعي منشأت المراجعة الأربعة الكبار.

وفى عام ٢٠١٨ إستهدفت دراسة (الجمهودى) فحص دور المراجعة المشتركة فى تحسين جودة المراجعة وتضييق فجوة توقعات المراجعة. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية بإستخدام الإستقصاء مع عينة من ٦٥ مفردة، وتشير نتائج الدراسة إلي ضرورة محاكاة معظم الشركات المصرية البنوك من حيث الإلتزام بمنهج المراجعة المشتركة لما له من أثر فى تحسين جودة المراجعة.

وفى عام ٢٠١٨ هدفت دراسة (محمد) إلي إختبار مدى وجود علاقة بين كل من المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة وجودة الأرباح، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختبار عينة من ٧١ شركة من الشركات المسجلة فى البورصة المصرية فى الفترة من ٢٠٠٧ إلي ٢٠١٦ وباجمالى ٤٣٠ مشاهدة. وتشير نتائج الدراسة إلي عدم وجود فروق معنوية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة (الإلزامية والإختبارية) وبين تطبيق مدخل المراجعة الفردية فى توجه الإدراة نحو إدارة الأرباح وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المزدوجة. كما توصلت الدراسة إلي تحقق جودة الأرباح مع تطبيق المراجعة المشتركة (الإلزامية والإختيارية) وذلك عند إستخدام الإستحقاقات الإختيارية وجم مكتب المراجعة كمقاييس لتحقيق الجودة، وعلى الجانب الآخر لم تتحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجةا عند إستخدام نوع تقرير المراجعة والتقرير عن إستمرارية الشركة وإعادة اصدار القوائم المالية.

وفى عام ٢٠١٨ إستهدفت دراسة (غالى) قياس أثر المراجعة المشتركة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء تحليل محتوى للتقارير المالية لعينة ٤٢ شركة ضمن مؤشر (EGX 100) خلال الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٧، وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة إرتباط موجبة ومعنوية بين المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي، كما أن مدخل المراجعة المشتركة يوثر إيجاباً ومعنوياً على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

وفى عام ٢٠١٨ هدفت دراسة (Okaro, et al.) إلي فحص تأثير المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، ولتحقيق هدف المراجعة تم إجراء دراسة ميدانية بإستخدام الإستقصاء مع ثلاثة فئات: المحاسبين، المراجعين والأكاديميين فى نيجيريا، وتشير نتائج الدراسة إلي أن المستجيبون يعتقدون أن تقديم المراجعة المشتركة يؤثر إيجابياً على جودة المراجعة.

٢-٧-تأثير التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي

يتناول الباحث فيما يلي إستعراض وتحليل لمجموعة من أهم الدراسات السابقة التي ترتبط بالتخصص الصناعي للمراجع، وعلاقته بمجموعة من المتغيرات أهمها جودة الارباح، إكتشاف ممارسات إدارة الارباح، التقارير المالية المضللة، التحفظ المحاسبي، إعادة صياغة القوائم المالية، عدم تماثل المعلومات، جودة المراجعة، جودة المعلومات المحاسبية، جودة الإفصاح المحاسبي، واختيار المراجع الخارجي.

في عام ٢٠٠٣ هدفت دراسة Balsam et al إلي فحص العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وجودة الأرباح وذلك من خلال دراسة تأثير التخصص الصناعي للمراجع على مستوى الإستحقاق الإختيارى ومعامل إستجابة الأرباح وذلك في مجموعة من الشركات التي يقوم بمراجعتها مراجعون متخصصون صناعياً، ومجموعة آخرى من الشركات لا يقوم بمراجعتها مراجعون متخصصون وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تحديد عينة من الشركات التى يتمَّ مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى فقط، وتشير نتائج الدراسة إلي أن الشركات التي يتمَّ مراجعتها من قِبَل منشأة مراجعة متخصصة صناعياًينخفض فيها الإستحقاق الإختياري ويزيد فيها معامل إستجابة الأرباح عن المنشآت الآخرى التي يراجعها مراجعين غير متخصصين صناعياً. وأن المنشآت التي يراجعها مراجع متخصص صناعياًتزيد فيها جودة الأرباح عن المنشآت التي يقوم بمراجعتها مراجع غير متخصص صناعياً.

وفي نفس العام هدفت دراسة Krishnan إلي فحص أثر التخصص الصناعي للمراجع على قدرته في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم إختيار عينة من الشركات بشرط أن يكون المراجع الخارجي للشركة من مكاتب المراجعة الكبرى. وتشير نتائج الدراسة إلي أن ممارسات إدارة الأرباح تزيد بشكل واضح وجوهري لدى عملاء المراجعين غير المتخصصين عن عملاء المراجعين المتخصصين، وهو دليل واضح على أن خبرة المراجع المتخصص تمكنه من إكتشاف ومواجهة هذه الممارسات مما يعزز جودة الأرباح وتحسين مصداقية المعلومات التي تحتوى عليها التقارير المالية.

وفى عام ٢٠٠٤ هدفت دراسة (Carcello & Nagy) إلي فحص أثر حجم المنشأة محل المراجعة على العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع واصدار المنشأة محل المراجعة لتقارير مالية مضللة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة من تقارير الإنحرافات التى أصدرتها البورصة الأمريكية فى الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠١، وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة عكسية ذات دلالة

إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع والتقارير المالية المضللة، ولكن تضعف هذه العلاقة العكسية حالة كبر حجم المنشأة محل المراجعة.

وفي نفس العام هدفت دراسة Dunn and Mayhew إلي تحديد العلاقة بين المراجع المتخصص في نشاط الشركة وجودة الإفصاح المحاسبي. ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل بيانات عينة من ٤٣٧ شركة مقيدة بهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٣ إلي عام ٢٠٠١. وقد توصلت الدراسة إلي أن التخصص الصناعي للمراجع يساهم فى تحقيق مستوى أداء مهني مرتفع لعملية المراجعة والالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية، كما أن اختيار الشركات لمراجع متخصص يدل على سعي الشركات نحو زيادة جودة الإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية. وتوجد علاقة إرتباط طردية قوية بين التخصص الصناعي للمراجع ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين.

وفي عام ٢٠٠٥ هدفت دراسة (Chen et al.) إلي فحص العلاقة بين جودة المراجعة (والتى قيست بحجم مكتب المراجعة وتخصص المراجع) وممارسات إدارة الأرباح (والتى قيست بالاستحقاقات غير العادية) وذلك في عدد من الشركات التايوانية التي تقوم بطرح أسهمها للاكتتاب العام للمرة الأولى. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام حجم المكتب (المكاتب الكبرى والمكاتب غير الكبرى) والتخصص الصناعي لقياس جودة المراجعة وتم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات إدارة الارباح. وتشير نتائج الدراسة إلي أن كبر حجم مؤسسة المراجعة يرتبط بأقل ممارسات لإدارة الأرباح التي تمارسها الشركات التايوانية عند الإكتتاب العام في الأسهم، حيث تنخفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التايوانية التي تراجعها مكاتب المراجعة الخمسة الكبرى. كما أن المراجعين ذوى الجودة العالية (الحجم والتخصص) يحدون من ممارسات إدارة الارباح .

وفي عام ٢٠٠٦ هدفت دراسة (عوض) إلي قياس أثر تخصص مراجع الحسابات في القطاع الصناعي على محددات وخصائص الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك من خلال قياس أثر التخصص الصناعي للمراجع على كل من القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية، تحفظ الأرباح المحاسبية، وقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة من ٣١ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلي عام ٢٠٠٣. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود أثر إيجابى

للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية، كما ترتفع درجة تحفظ الأرباح بارتفاع درجة تخصص المراجع، وأخيراً يوجد أثر إيجابي لتخصص المراجع على قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وفى عام ٢٠٠٦ إستهدفت دراسة (Hammersley) فحص مدى قدرة المراجع المتخصص صناعياًعلى إكتشاف التحريفات المعقدة بالقوائم المالية، وتمثلت عينة الدراسة من ٦٥ مراجع من مكاتب المراجعة الكبرى و٣٠ مراجع متخصص فى مراجعة المؤسسات الحكومية و٣٥ مراجع متخصص فى مراجعة البنوك، وتشير نتائج الدراسة إلي ان المراجع المتخصص صناعياًأكثر قدرة على إكتشاف التحريفات المعقدة بالقوائم المالية من خلال قدرته على الربط بين إشارات التحريفات المختلفة بالقوائم المالية وتفسيرها بصورة أفضل من المراجع غير المتخصص صناعياً.

وإستهدفت دراسة (Jenkins et al., 2007) فحص العلاقة بين جودة المراجعة مقاسة (بحجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع) والتحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة والتحفظ المحاسبي حيث أنه كلما كان المكتب من مكاتب المراجعة الكبرى كلما إنخفض التحفظ المحاسبي ووجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي للمراجع والتحفظ المحاسبي.

وفي نفس العام استهدفت دراسة (عيسى) فحص أثر جودة عملية المراجعة وبعض العوامل الآخرى التي حظيت بها الكتابات السابقة كمؤشرات للجودة (مثل تخصص المراجع صناعياً، أهمية العميل موضوع المراجعة ، وغيرها من العوامل) على ممارسات إدارة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة تمَّ عمل قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة عددها ٧٤ من مديري المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين التخصص الصناعي للمراجع وجودة المراجعة، ووجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح ، ويرجع ذلك إلي ان أداء عملية المراجعة بجودة عالية يؤدي إلي اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية المتعمدة وغير المتعمدة مما ينعكس إيجابياً على جودة القوائم المالية المنشورة. كما تشير الدراسة إلي وجود علاقة سلبية بين أهمية عميل المراجعة بالنسبة للمراجع (أتعاب المراجعة العالية) وجودة المراجعة حيث يمارس هذا العميل ضغوطا على المراجع ليتغاضى عن ممارسات إدارة الأرباح مما يفقده إستقلاله ويؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة.

وفى عام ٢٠٠٩ هدفت دراسة (Almutairi, et al.,) إلي فحص مدى تأثير التخصص الصناعي للمراجع على عدم تماثل المعلومات بالشركة، ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس التخصص

الصناعي للمراجع من حيث النصيب السوقى للمراجع وقياس عدم تماثل المعلومات بمقياس الإنتشار Bid–ask Spread وتم التطبيق على شركات مقيدة بسوق الأوراق المالية الأمريكى فى الفترة من ١٩٩٢ إلي ٢٠٠١. وتشير نتائج الدراسة إلي ان التخصص الصناعي للمراجع يؤثر إيجابياً على عدم تماثل المعلومات، وأن التخصص الصناعي للمراجع مرتبط بجودة أعلى للإفصاح.

وفى عام ٢٠١٠ هدفت دراسة (Mitra & Hossain) إلي إختبار أثر التخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح فى حالة وجود ضعف فى الرقابة الداخلية طبقاً للقسم ٤٠٤ من قانون Sarbanes Oxley، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينتين من الشركات: شركات لديها نظم رقابة داخلية فعالة وشركات ليس لديها نظم رقابة داخلية فعالة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٦ من خلال فحص التقارير المالية وتقارير المراجع خلال هذه الفترة. وقد إعتمدت الدراسة على مدخل الحصة السوقية على أساس الأتعاب لقياس التخصص الصناعي للمراجع وإعتمدت على نموذج Jones المعدل لقياس الإستحقاقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح. وتشير نتائج الدراسة إلي ان تأثير التخصص الصناعي للمراجع على ممارسات إدارة الأرباح كان أكبر فى المنشآت التى تتصف بفعالية الرقابة الداخلية وأن الفروق بين المجموعتين تقل نتيجة التخصص الصناعي للمراجع. كما تشير الدراسة إلي ان التخصص الصناعي للمراجع يمكن الشركات من التقرير بدقة أعلى عن المعلومات المتعلقة بالأرباح من خلال تحقيق إحتمالات وجود تحريفات فى القوائم المالية وذلك فى حالة كون نظام الرقابة الداخلية غير فعال.

وفي عام ٢٠١٢ هدفت دراسة (Nagy) إلي فحص تأثير التخصص الصناعي للمراجع (على مستوى كل من شريك المراجعة ومنشأة المراجعة) على جودة المراجعة التي تم قياسها بالاستحقاق الاختياري. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي للمراجع (علي المستويين: شريك المراجعة أو مكتب المراجعة) وبين الاستحقاق الاختياري. كما يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي للمراجع على مستوى شريك المراجعة في تخفيض الاستحقاق الاختياري ومن ثم زيادة جودة المراجعة بصورة أكبر من التخصص على مستوى مكتب المراجعة.

كما إستهدفت دراسة (Hamdan et al., 2012) إختبار أثر جودة المراجعة الخارجية مقاسة بعدة عوامل منها التخصص الصناعي للمراجع فى تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وقد تم إستخدام طريقتين لقياس التحفظ المحاسبي، الطريقة الأولى من خلال نموذج (Beaver and Ryan, 2000) والطريقة الثانية بإستخدام الإستحقاقات غير العادية (Abnormal Accurals) فى

عدد ٣٩ شركة مقيدة ببورصة عمان بالأردن خلال الفترة من ٢٠٠١ إلي ٢٠٠٦. وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير لبعض خصائص جودة المراجعة ومنها التخصص الصناعي للمراجع على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، على الرغم من عدم وجود مستوى مقبول للتحفظ المحاسبي فى الشركات التى تراجع عن طريق مراجع متخصص.

كما هدفت دراسة (Reyad) فى نفس العام إلي فحص العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية مقاسة بخصائص جودة المراجعة والتحفظ المحاسبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام بيانات عينة مكونة من ٥٤ شركة صناعية مقيدة بالبورصة المصرية من عام ٢٠٠٦ إلي ٢٠١١. وبالنسبة للتخصص الصناعي فقد توصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابى للتخصص الصناعي للمراجع على جودة المراجعة مما يزيد من جودة التقارير المالية ويحسن مستوى التحفظ المحاسبي. كما لوحظ أن المراجعين الحاصلين على شهادة مهنية يقدمون جودة مراجعة عالية مما يحسن من مستوى التحفظ المحاسبي.

وفى عام ٢٠١٣ إستهدفت دراسة (Paulo et al.,) فحص تأثير خصائص جودة المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية والتى تم قياسها بالتحفظ المحاسبي. ولتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام بيانات عينة مكونة من ٢٨٠٥ شركة برازيلية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠١١. وتشير نتائج الدراسة إلي ان التخصص الصناعي لا يؤثر على جودة المراجعة وبالتالى لا يؤثر على التحفظ المحاسبي.

وفي عام ٢٠١٣ هدفت دراسة (خطاب) إلي إختبار العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجعين والحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحديد الفروق في القيمة السوقية لأسهم الشركات التي يراجعها مراجعون متخصصون . ولتحقيق هدف الدراسة تمَّ التطبيق على ٢٥ شركة بالبورصة المصرية تنتمى إلي ١٢ قطاعاً وهي الشركات النشطة التي تتوافر بياناتها خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٥ إلي عام ٢٠١٠. وتشير نتائج الدراسة إلي أن التخصص الصناعي للمراجع يساعد في الحد من أو تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عن طريق قيام المراجع بفحص واختبار الطرق المحاسبية وتغييرها وتوقيت تنفيذها من خلال مراجعة سلسلة زمنية وليس خلال الفترة محل المراجعة فقط، وذلك من أجل اكتشاف ما إذا كانت التقارير المالية تتضمن ممارسات إدارة الأرباح. كما وجدت علاقة ارتباط قوية وموجبة بين التخصص الصناعي للمراجع وممارسات إدارة الأرباح. وأيضا وجود تأثير ايجابى لاستريتيجية التخصص الصناعي للمراجع على زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركات.

وفي عام ٢٠١٣ استهدفت دراسة Andayani and Warsono تحليل تأثير التخصص الصناعي للمراجع تجاه ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وتأثير ذلك على جودة الأرباح . ولتحقيق هدف الدراسة تم أخذ عينة مكونة من جميع الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا في الفترة من ٢٠٠٤– ٢٠٠٦. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنَ التخصص الصناعي للمراجع لا يمكن من الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تتمَّ باستخدام الأنشطة الحقيقية بالرغم من أنه يحسن معامل استجابة الأرباح مما يدلل على إنخفاض إدارة الأرباح المحاسبية، وبالتالي زيادة جودة الأرباح. كما أن استخدام مراجع متخصص صناعيايرتبط ارتباطاً إيجابياً مع رد فعل المستثمر فى سوق الأوراق المالية.

وفي عام ٢٠١٤ هدفت دراسة Vega إلي تقييم دور التخصص الصناعي للمراجع في زيادة جودة التقارير المالية في ظل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الاتحاد الأوروبي، كذلك دراسة مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الفجوة القائمة بين جودة التقارير المالية التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين ومراجعين غير متخصصين. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام عينة من ١١٧٥٥ شركة من الشركات الأوروبية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٢. وتشير نتائج الدراسة إلي ان الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية بين شركات دول الاتحاد الأوروبي، وأن الفجوة بين جودة التقارير المالية بين عملاء المراجعين المتخصصين وغير المتخصصين قد انخفضت، كما أن عملاء المراجعين المتخصصين مازالوا يوفرون مستوى أعلى من جودة التقارير المالية بالمقارنة بعملاء المراجعين غير المتخصصين .

وفى عام ٢٠١٤ إستهدفت دراسة (Soliman) إختبار العلاقة بين جودة المراجعة والتحفظ المحاسبي، وتم قياس جودة المراجعة عن طريق خصائصها ومنها التخصص الصناعي للمراجع، ولتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام عينة مكونة من ٥٠ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠٠٧ إلي ٢٠١٠. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي للمراجع والتحفظ المحاسبي.

وهدفت دراسة (Jahanshad & shafie) فى عام ٢٠١٥ إلي إختبار مدى تأثير جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي وتكاليف الوكالة، وتم إستخدام بيانات عينة مكونة من ١٠٠ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة مقاسة بخصائصها (ومنها التخصص الصناعي للمراجع) والتحفظ المحاسبي، كما أن

جودة المراجعة تؤثر بالسلب على تكاليف الوكالة كما أن التخصص الصناعي للمراجع يمكن أن يكون وسيلة لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

وفى نفس العام هدفت دراسة (Pashaki & Kheradyar) إلي تحديد مدى تأثير جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة من ١٠٠ شركة مقيدة بالبورصة الإيرانية فى الفترة من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١٣. وتشير نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع والتحفظ المحاسبي.

وفى عام ٢٠١٦ هدفت دراسة (Samii) إلي فحص مدى تأثير جودة المراجعة مقاسة بخصائص جودة المراجعة ومنها التخصص الصناعي للمراجع على جودة الأرباح المحاسبية، وقد تم إستخدام التحفظ المحاسبي كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام بيانات ٢٠ شركة مقيدة ببورصة طوكيو فى الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٠٠٩. وتشير نتائج الدراسة إلي أن جودة المراجعة (والمتمثلة فى التخصص الصناعي للمراجع، وحجم مكتب المراجعة، وسمعة مكتب المراجعة، وأتعاب المراجعة، ولجنة المراجعة) تعمل على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالى تعمل على تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

في عام ٢٠١٧ هدفت دراسة (Vajriyanti, et al) إلي اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع وآلية لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، ولتحقيق هدف البحث تم إختيار عينة من الشركات في إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٥. وتشير نتائج الدراسة إلي أن التخصص الصناعي للمراجع له تأثير سلبي على إدارة الأرباح، كما أن آلية لجنة المراجعة التي تتألف من الحجم، والخبرة، واجتماعات لجنة المراجعة ليس لها أي تأثير على إدارة الأرباح.

وفي عام ٢٠١٨ هدفت دراسة (Mukhlasin & Jaya) إلي فحص مدى امكانية استخدام فترة استمرار المراجع مع العميل والتخصص الصناعي للمراجع كإشارة للكشف عن التقارير المالية الاحتيالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية للفترة من ٢٠١٢ إلي ٢٠١٥. وتم استخدام الإنحدار اللوجستي مع تقنيات أخذ العينات المزدوجة لإثبات أهداف البحث. وتشير نتائج الدراسة إلي فشل نتائج الاختبار في إثبات أن استمرار المراجع مع العميل لفترة أطول يمكن أن يقلل من الاستقلال بحيث يصبح من المجهد للشركة إرتكاب إحتيال في التقارير المالية. وفي الوقت نفسه، أن التخصص الصناعي للمراجع قد نجح فى الكشف عن التقارير المالية الاحتيالية.

وفي عام ٢٠١٨ هدفت دراسة (Butar–Butar & Indarto) إلي فحص دور التخصص الصناعي للمراجعين في تحسين جودة القوائم المالية مع الأخذ فى الحسبان تعقد الصناعة. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختبار فروض الدراسة في خطوتين: الخطوة الأولى هي تقديم دليل على أن جودة الأرباح المقاسة باستمرار الأرباح للشركات العاملة في الصناعات المعقدة والصناعات غير المعقدة مختلفة. والخطوة الثانية هي مقارنة الاستحقاقات غير العادية المطلقة للشركات العاملة في الصناعات المعقدة مع تلك العاملة فى الصناعات غير المعقدة وتراجع بواسطة مراجعين متخصصين وغير متخصصين. وتشير نتائج الدراسة إلي ان استمرار أرباح الشركات في الصناعات المعقدة أقل من تلك الموجودة في الصناعات غير المعقدة، وكذلك الاستحقاقات غير العادية المطلقة للشركات العاملة في الصناعات المعقدة أعلى من تلك التي في الصناعات غير المعقدة بغض النظر عن التخصص الصناعي للمراجع. وبشكل عام ، تشير النتائج إلي ان التخصص الصناعي للمراجع لا يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة الأرباح في بيئة الأعمال المعقدة.

وفى عام ٢٠١٨ أيضاً هدفت دراسة (Yasser & Soliman) إلي فحص أثر جودة المراجعة على ممارسات إدارة الارباح فى الدول النامية: دراسة حالة على جمهورية مصر العربية. ولتحقيق هدف البحث تم قياس الجودة باستخدام فترة الاستمرار مع العميل، والتخصص الصناعي للعميل، وحجم منشأة المراجعة وتم التطبيق على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠١٢ إلي ٢٠١٦. وتشير نتائج الدراسة إلي ان فترة الاستمرار مع المراجع لها علاقة موجبة مع ممارسات إدارة الارباح، أما باقى العوامل فتبقى لها علاقة غير معنوية مع ممارسات إدارة الارباح.

وفي عام ٢٠١٩ هدفت دراسة (Mohammed, et al) إلي فحص تأثير جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي في تركيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام ثلاثة مقاييس مختلفة للتحفظ المحاسبي. وتشير نتائج الدراسة إلي أن جودة المراجعة (مقاسة باسم أو حجم المكتب والتخصص الصناعي للمراجع) ترتبط إيجابياً بالتحفظ المحاسبي. كما تشير الدراسة إلي أن نتائجها تخضع لمتغيرات رقابية وهى التدفق النقدي التشغيلي والرافعة المالية وعمر الشركة ونمو المبيعات. وبشكل عام، فإن الدليل العملى من الدراسة يتسق مع النتيجة بأن الشركات الملتزمة بالتحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال التركية هى التي تتعامل مع مراجعين ذو جودة عالية لتخفيف تكاليف الوكالة.

٨- تقييم الدراسات السابقة وصياغة فروض البحث

٨-١ : تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي

ترى بعض الدراسات والاراء وجود مزايا عديدة للمراجعة المشتركة كما سبق دراسته فى الاطار النظرى والدراسات السابقة للبحث مثل تعزيز إستقلال المراجع الخارجي، تخفيض التركز في سوق المراجعة، نقل الخبرات من شركات المراجعة الكبرى إلي شركات المراجعة المتوسطة والصغرى، تحسين جودة المراجعة، وتعزيز أدوات الرقابة المتبادلة على أداء المراجعين، ومع ذلك ترى دراسات اخرى أن المراجعة المشتركة تؤدى إلي إرتفاع تكلفة المراجعة مقارنة بالمراجعة الفردية، زيادة التعقيد عند إختيار إثنين من المراجعين وصعوبة التنسيق فيما بينهما، زيادة خطر فقد المعلومات، وفي حالة زيادة المنافسة قد يضر هذا المدخل بإستقلال المراجعة. كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة نتائج متعارضة لاثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وعلى جودة التقارير المالية وعلى جودة المراجعة، فبينما ترى الدراسات (Francic et al., 2009; Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2013; Bisogno & DeLuca, 2016, Velte, 2017) وجود تأثير إيجابى للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وعلى جودة المراجعة وعلى جودة التقارير المالية، ترى دراسات اخرى وجود تأثير سلبى للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وعلى جودة المراجعة وعلى جودة التقارير المالية (Haapamaki et al., 2012; Alanezi et al., 2012; Bredinger & Larsson, 2016)، وترى مجموعة ثالثة من الدراسات عدم وجود أثار للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي (Lesage et al., 2012; Khatab, 2013; Velte & Azibi, 2015). ويتوقع الباحث وجود تأثير للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة للمزايا التى تقدمها المراجعة المشتركة وبالتالى يمكن صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الاول:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة"

الفرض الثانى:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) بالشركات محل الدراسة"

٨-٢: أثر التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي

تظهر نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع وجود نتائج متعارضة ومتباينة لاثر التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وجودة المراجعة، فبينما ترى بعض الدراسات (Dunn & Mayhew, 2004; Chen et al., 2005; Hammersley, 2006; Jenkins et al., 2007; Vega, 2014; Mukhlasin & Jaya, 2018) وجود تأثير إيجابي للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة وجودة التقارير المالية، ترى دراسات اخرى وجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وعلى جودة المراجعة وعلى جودة التقارير المالية (Carcello & Nagy, 2004; Andayani & Warsono, 2013; Vajriyanti, et al., 2017) وترى مجموعة ثالثة من الدراسات عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي (Butar-Butar & Indarto, 2018). ويتوقع الباحث أن المراجعين المتخصصين يملكون القدرة والمعرفة الكافية للمراجعة داخل قطاع التخصص مما يحسم من مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالى يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي"

كما تجاهلت الدراسات السابقة دراسة أثر التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي، ويتوقع الباحث أن التكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع يمكن أن يكون له تاثير واضح وقوى على السياسات المحاسبية المتحفظة التى تطبقها الشركات محل الدراسة عن حالة عدم الجمع بينها. وبالتالى يمكن صياغة الفرض الرابع كما يلى:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي"

٨-٣: أثر جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي

توجد صعوبة فى قياس جودة المراجعة ولا يوجد اتفاق بين نتائج الدراسات السابقة على كيفية قياس جودة المراجعة، وتم اتخاد مجموعة من المقاييس لتعبر عن جودة المراجعة ومن أهمها: حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع، أتعاب مكتب المراجعة، استقلال المراجع، ومدى الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة، وغيرها.

وتظهر نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع أو حجم مكتب المراجعة) وجود نتائج متعارضة ومتباينة لاثر جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية. فبينما ترى بعض الدراسات (Jenkins et al., 2007; Reyad, 2012; Hamdan et al., 2012; Soliman, 2014; Jahanshad & Shafie, 2015; Samii, 2016; Mohammed et al., 2019) وجود تأثير إيجابي لجودة المراجعة على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، ترى دراسات اخرى وجود تأثير سلبي لجودة المراجعة على التحفظ المحاسبي وعلى جودة التقارير المالية (Nagy, 2012;) وترى مجموعة ثالثة من الدراسات الآخرى عدم وجود تأثير لجودة المراجعة على التحفظ المحاسبي (Paulo et al., 2013; Pashaki & Kheradyar, 2015; Yasser & Soliman, 2018). ويتوقع الباحث أن جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي وحجم مكتب المراجعة) سوف تحسن من مستوى التحفظ المحاسبي. وبالتالى يمكن صياغة الفرض الخامس كما يلى:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة"

وفى ظل غياب الدراسات التى توضح مدى امكانية التمييز بين الشركات وفقاً للتحفظ المحاسبي (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وكذلك وفقاً للجمع بين أكثر من خاصية من خصائص جودة المراجعة، يسعى البحث الحالي إلي دراسة وإختبار الفروض التالية:

الفرض السادس

" لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقاً للتحفظ المحاسبي"

الفرض السابع

" لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقاً للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للشركات معا"

الفرض الثامن

" لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معا".

الفرض التاسع

" لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقاً لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معا").

٨-٤: أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة كمتغير وسيط

لا توجد دراسات تتناول أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط فى الدراسات السابقة بصفة عامة وفي بيئة الأعمال المصرية بصفة خاصة. ويتوقع الباحث أن تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي سوف يتحسن نتيجة الاستعانة بالمراجعين المتخصصين ومن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم. وبالتالى يمكن صياغة الفرض العاشر كما يلى:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة".

٩: منهجية الدراسة

تتناول منهجية الدراسة عرض مجتمع وعينة الدراسة, ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها, ومصادر جمع البيانات, و الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

٩-١: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية حيث تم اختيار عينة حكمية من مؤشر EGX 100 طبقا لمجموعة من الإعتبارت لقبول الشركات وهي:

١- أن يتوافر لهذه الشركات قوائم مالية عن الفترة محل الدراسة من عام ٢٠١١ م إلي عام ٢٠١٨ م، والا تكون تعرضت للشطب أو الالغاء اثناء هذه الفترة.

٢- أن تكون أسهم الشركة متداولة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وأن تنتهي السنة المالية لها في ١٢/٣١ من كل عام .

٣- أن يكون مرفق بالقوائم المالية تقرير مراقب الحسابات، ولا يشترك الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعتها (مراجعة ثنائية).

٤- أن لا تنتمي لقطاع البنوك أو قطاع الخدمات المالية وذلك لما لهذا القطاع من طبيعة خاصة (Yasar, 2013). حيث أن البنوك تطبق المراجعة المشتركة الاجبارية طبقا للمادة (٨٣) من قانون البنك المركزى رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ (Ministry of Trade and Industry, 2013).

٥- أن يحتوي القطاع على أربع شركات على الأقل بعد تطبيق الشروط السابقة ليعبر عن التخصص.

قام الباحث بتطبيق هذه الشروط على ١٠٠ شركة التي يمثلها مؤشر EGX 100 واتضح أن هناك ٥٥ شركة من ١٠٠ شركة تمَّ قبولها في العينة ولكنه وفقاً للشرط الأخير الخاص بأن يحتوي القطاع على أربع شركات على الأقل، تم اختيار ٣٩ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة من مؤشر EGX 100 فى اربع قطاعات (العقارات، التشييد ومواد البناء، الأغذية والمشروبات، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات) (الجدول رقم ١) وهى قطاعات مختلفة من حيث طبيعة التشغيل ومدى مساهمتهم الجوهرية في الدخل القومي.

جدول (١) طبيعة العينة وفقاً للقطاع ومدخل المراجعة المطبق والتخصص الصناعي للمراجع

	العقارات	التشييد ومواد البناء	أغذية ومشروبات	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	إجمالى عدد الشركات	عدد المشاهدات=عدد الشركات * ٨ سنوات
شركات تطبق المراجعة المشتركة	٥	٧	٥	٢	١٩	١٥٢
شركات لاتطبق المراجعة المشتركة	٧	٥	٤	٤	٢٠	١٦٠
شركات تراجع بواسطة مراجعين متخصصين	٦	٩	٥	٥	٢٥	٢٠٠
شركات تراجع بواسطة مراجعين متخصصين	٦	٣	٤	١	١٤	١١٢
حجم العينة	١٢	١٢	٩	٦	٣٩	٣١٢

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرى وموقع www.mubasher.inf وتطبيق بعض الاعتبارات

كما يوضح الجدول عدد الشركات التي تراجع بواسطة مراجعين متخصصين صناعياً فى مقابل المراجعين غير المتخصصين صناعيا، وكذلك عدد الشركات التى تستخدم مدخل المراجعة المشتركة مقابل التى تستخدم مداخل أخرى.

٩-٢: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي وقد تم تحديد وتوصيف هذه العوامل في ضوء الدراسات السابقة، وتم إضافة عوامل جديدة تناسب طبيعة

ومتغيرات الدراسة. ويمكن توضيح تلك المتغيرات وطريقة قياسها كما في الجدول رقم (٢).

قياس التخصص الصناعي للمراجع (X2)

قام الباحث باستخدام مدخل الحصة السوقية حيث إنَّ هذا المدخل يعتبر المراجع متخصصاً صناعياً داخل قطاع معين عن طريق الحصة السوقية التي يحوزها بالمقارنة بباقي المراجعين المنافسين له داخل نفس القطاع ويتمَّ حساب حصة المراجع بالمعادلة الآتية :

الحصة السوقية للمراجع = عدد عملاء المراجع في قطاع معين / إجمالي عدد عملاء القطاع

واختار الباحث نسبة ٢٠% فأكثر لاعتبار المراجع متخصصاً صناعياً في مراجعة هذا القطاع، وفى الحالات التى يقوم أكثر من مراجع بمراجعة شركة واحدة، في هذه الحالة تم احتساب هذه الشركة في الحصة السوقية لكلا المراجعان، وذلك لأن كلا المراجعان يحصلان على الخبرة المتخصصة المتعلقة بهذا النشاط ويكونان على دراية كاملة بطبيعة العمليات الخاصة به.

ويتم قياس المتغير التابع (التحفظ المحاسبي Y) بالاعتماد على نموذج (Beaver & Ryan, 2000) وذلك بنسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لصافى الأصول (حقوق الملكية) (MTB) وتم احتساب القيمة السوقية عن طريق حاصل ضرب عدد الاسهم المصدرة فى السعر السوقى للسهم (سعر الاقفال). وتم اختيار هذا النموذج للدراسة التطبيقية لعدة أسباب : سهولة الحساب، مقياس شامل يغطى التحفظ المشروط وغير المشروط، يعكس الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس، كما أنه يربط عناصر المركز المالى بمتغيرات السوق (أبو الخير، ٢٠٠٨).

ويتم قياس المتغير التابع (التحفظ المحاسبي Y) بالنماذج الاتية:

(١) قياس أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي بالنموذج التالى:

$$Y_1= B_0+ B_1 X_1 +B_2 X_3+B_3 X_4 +B_4 X_5 +B_5 X_6+B_6 X_7 +B_7 X_8 + B_8 X_9 +E$$

حيث أن Y التحفظ المحاسبي ويقاس بالقيمة السوقية لصافى الأصول على القيمة الدفترية لصافى الاصول

(١) قياس أثر التخصص الصناعي للمرجع على التحفظ المحاسبي بالنموذج التالى:

$$Y_2= B_0+ B_1 X_2+B_2 X_3 +B_3 X_4 +B_4 X_5+B_5 X_6 +B_6 X_7 + B_7 X_8 + B_8 X_9 +E$$

جدول (٢): متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس والتبرير	المصدر
X1	المراجعة المشتركة	*متغير وهمي يعادل (واحد) إذا كانت الشركة تراجع بالمراجعة المشتركة أو (صفر) بخلاف ذلك*	Lesage et al., 2012; Zerni et al., 2012; Alsadoun & Aljabr, 2014
X2	التخصص الصناعي للمراجع	*متغير وهمي يعادل (واحد) إذا كانت الشركة تراجع عن طريق مراجع متخصص صناعيا او (صفر) بخلاف ذلك.*	Soliman, 2014; Butar-Butar & Indarto, 2018
X3	حجم مكتب المراجعة	*متغير وهمي يعادل (واحد) إذا كان مكتب المراجعة من المكاتب الكبري أو (صفر) بخلاف ذلك.* *ويفترض أنه يرتبط إيجابياً مع التحفظ المحاسبي لتوافر المراجعين ذوى الخبرة اللذين يحافظون على استقلالهم ولا يرضخون لضغوط الادارة*	Li, et al., 2010; Alfaraih & Alanezi, 2012
X4	حجم الشركة Firm Size	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الاصول *حجم الشركة يفترض أنه يؤثر إيجابياً على التحفظ المحاسبي لتوفر الامكانيات المادية وضغوط المحللين الماليين ووسائل الاعلام لوجود عدد كبير من مستخدمي معلومات التقارير المالية للشركات كبيرة الحجم*	Alfaraih & Alanezi, 2012; Lesage et al., 2012; Lobo et al., 2013; Alsadoun & Aljabr, 2014; Andre et al., 2016
X5	الرافعة المالية Leverage	*اجمالي الالتزامات / اجمالي الاصول* *يفترض أن يرتبط طرديا مع التحفظ المحاسبي حيث يؤدى إرتفاع نسبة المديونية إلي تبنى سياسات محاسبية متحفظة*	Alfaraih & Alanezi, 2012; Lesage et al., 2012; Lobo et al., 2013; Andre et al., 2016
X6	معدل نمو الايرادات Revenues growth	[الايرادات في السنة (t) – الإيرادات في السنة(t-1)] /الايرادات في السنة(t-1) *إن رقابة معدل نمو الايرادات يعد كوسيلة للضغط على الشركات إلي تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي*	Andre et al., 2016
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	التدفقات النقدية التشغيلية / اجمالي الاصول *حيث أنه يؤثر على تعظيم الاستحقاقات الاختيارية*	Lobo et al., 2013; Andre et al., 2016
X8	معدل العائد على الأصول ROA	صافى الربح / متوسط اجمالي الاصول *تم استخدامه لرقابة مدى اتساق أداء الشركة المالى مع نتيجة الربط بين أداء الشركة وممارسات إدارة الأرباح (الصحة المالية) وبالتالي مدى ممارسة السياسات المحاسبية المتحفظة*	Alanezi et al., 2012; Lesage et al., 2012; Lobo et al., 2013
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافى الربح / متوسط حقوق الملكية ويقيس مدى قدرة الشركة على استثمار أموال ملاكها	Alfaraih & Alanezi, 2012; Andre et al., 2016

المصدر: إعداد الباحث

(٢) قياس أثر المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي من ضوء التخصص الصناعي للمراجع بالنموذج التالى:

$$Y_3= B_0+ B_1 X_1 +B_2 X_2 + B_3 (X_1X_2) +B_4 X_3 +B_5 X_4+B_6 X_5 +B_7 X_6 +B_8 X_7 + B_9 X_8 +B_{10} X_9 +E$$

كما يتم قياس أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجعة وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالنموذج التالى:

$$X2X3 = B_0+ B_1 X_1 +B_2 X_4 + B_3 X_5 +B_4 X_6 +B_5 X_7+B_6 X_8 +B_7 X_9 +E$$

٩-٣: مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة عن طريق البيانات المنشورة والمتاحة علي شبكات الإنترنت, والتقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية المصري، والبيانات المتاحة على موقع مباشر(www.mubasher.inf). والتى تتكون من بيانات ٣٩ شركة مسجلة في البورصة المصرية من أربعة قطاعات بواقع ١٢ شركة من قطاع التشييد ومواد البناء و١٢ شركات من قطاع العقارات و٩ شركات من قطاع الأغذية والمشروبات، و٦ شركات من قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات لمدة ثمان سنوات من عام ٢٠١١ إلي عام ٢٠١٨ ويبلغ عدد المشاهدات ٣١٢ مشاهدة (٣٩*٨). بالإضافة إلي فحص التقارير المالية وتقرير المراجع عن القوائم المالية وتحديد المراجعون الذين يراجعون هذه الشركات وحجم مكتب المراجعة ومدى توافر التخصص الصناعي لدى المراجعين بالشركات محل الدراسة.

٩-٤: الأساليب الإحصائية

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **التحليل الوصفى للبيانات:** Descriptive Analysis (الوسط الحسابى – الإنحراف المعيارى) وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.
- **تحليل ارتباط بيرسون:** Pearson Correlation لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والتحفظ المحاسبي كمتغير تابع.
- **تحليل الإنحدار المتعدد:** Multiple Regression/Correlation Analysis

يعتبر أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد وتحليل الإرتباط المتعدد من أساليب التحليل الإحصائي التى تستخدم فى حالة تعدد المتغيرات، وغالباً يتم استخدام هذين الأسلوبين معاً وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلي تقدير نموذج يساعد على التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة.

- **نموذج الإنحدار اللوجستى** Logistic Regression Model ثنائي الاستجابة مع المتغيرات التابعة الثنائية للتخلص من المشاكل الاحصائية المصاحبة لطريقة المربعات الصغرى ولاجتيازه التعدد الخطى وعدم تجانس التباين.
- **الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة:** واشتملت على اختبار F-test لاختبار معنوية النموذج ككل، واختبار T-test لاختبار معنوية كل متغير على حدة، كما تم استخدام(Variance Inflation Factor (VIF) واختبار (Tolerance) لاكتشاف مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى النموذج. وتعتبر جميع هذه الاختبارات مصاحبة لأساليب التحليل التى تقرر استخدامها والمتوافرة في حزمة الأساليب الإحصائية SPSS.
- **أسلوب تحليل التمايز**:Discriminate Analysis وذلك للتمييز بين الشركات الخاضعة للدراسة من خلال التحفظ المحاسبي والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة.
- **استخدام مؤشرات جودة المطابقة**)(Goodness of Fit Index (GFI)) ومؤشر المطابقة المقارن) (Comparative Fit Index (CFI)) فى أسلوب التحليل العاملى التوكيدى Confirmatory Factor Analysis (CFA) للتحقق من الصدق البنائى لمقاييس البحث ولقياس مدى تطابق النموذج مع بيانات العينة، والتحقق من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة على بعضها البعض. وتتراوح قيمة كل من (GFI) و(CFI) بين (صفر و الواحد)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة.

- **تحليل المسار** Path Analysis باستخدام تحليل المسارات الهيكلية AMOS (Ver. 21) وهو أسلوب ينظم الإرتباطات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات فى صورة قياسية بحيث يتم فى شكل نماذج سببية (السبب والنتيجة) لهذه المتغيرات (Hair, et al., 2010). وتم استخدامه فى البحث للتحقق من نوع العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) وبين التحفظ المحاسبي، وتحديد درجة تأثير جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط على العلاقة بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي.

١٠: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التى تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة وكذلك أثر التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي وكذلك أثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي، وأيضا أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط، وذلك بغرض تحديد العوامل التى تؤدى إلي تحسين جودة المراجعة كتغير وسيط وتحسين مستوى التحفظ المحاسبي لاتخاذ قرارات نافعة (IASB, 2010). وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة فى أسلوب الإنحدار المتعدد ونموذج الإنحدار اللوجستى وتحليل المسار وغيرها بغرض تحليل البيانات وإختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

١٠-١: التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة فى التحليل الوصفى على تقسيم متغيرات الدراسة إلي متغيرات متصلة ومتغيرات متقطعة كما يلى:

١٠-١-١: المتغيرات المتصلة

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة فى حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل نمو الايرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل العائد على الاصول، معدل العائد على حقوق الملكية، والتحفظ المحاسبي. ويمكن توضيح التحليل الوصفى لتلك المتغيرات فى الشركات محل الدراسة من خلال الجدول رقم (٣).

جدول (٣): التحليل الوصفى للمتغيرات المتصلة بالشركات محل الدراسة

الرمز	المتغير	المتوسط	الإنحراف المعيارى
Y	التحفظ المحاسبي	1.3133	1.27157
X4	حجم الشركة	4.3301	2.38905
X5	الرافعة المالية	.5858	4.64215
X6	معدل نمو الإيرادات	.0350	4.46844
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	.3301	25.49075
X8	معدل العائد على الأصول ROA	.1076	.83156
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	.1371	.73258

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

يوضح الجدول رقم (٤) إرتفاع متوسط التحفظ المحاسبي (١,٣) عن واحد مما يشير إلي ان الشركات محل الدراسة والمدرجة ضمن المؤشر المصرى (EGX 100) تطبق سياسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١١ إلي عام ٢٠١٨. كما يلاحظ أن معدل العائد على الأصول (١٠,٨%) والذى يتقارب مع نتائج دراسة غالى(٢٠١٨) حيث بلغ (١١%). وكذلك يتقارب معدل العائد على حقوق الملكية (١٣,٧%) من نتائج دراسة غالى (٢٠١٨) أيضا حيث بلغ (١٤%). وبالمقارنة مع شركات الصناعة فان هذه المعدلات تشير إلي إرتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالشركات محل الدراسة. كما يلاحظ إنخفاض متوسط حجم الشركات حيث بلغ (٤,٣٣) بمقارنته ببعض نتائج الدراسات السابقة مثل (Ittonen, 2010) حيث بلغ (٦,٨٦)، وكذلك يلاحظ إنخفاض متوسط الرافعة المالية (٠,٥٩) مقارنه بدراسة (Feng, et al., 2009) حيث بلغ (٠,٦٢).

١٠-١-٢: المتغيرات المتقطعة (المنفصلة)

وتتمثل متغيرات الدراسة المتقطعة فى المتغيرات الوهمية التى يتم التعبير عنها بالقيمتين (١) و(صفر)، وتتكون من المراجعة المشتركة، التخصص الصناعي للمراجع، وحجم مكتب المراجعة والعلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات الثلاثة. ويوضح الجدول رقم (٤) التحليل الوصفى لهذه المتغيرات.

جدول (٤): التحليل الوصفى للمتغيرات المتقطعة

الرمز	المتغير	مشاهدات محققة		مشاهدات غير محققة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
X1	المراجعة المشتركة	152	%48.7	160	%51.2
X2	التخصص الصناعي للمراجع	200	%64.1	112	%35.9
X3	حجم مكتب المراجعة	168	%53.8	144	%46.2
X1X2	المراجعة المشتركة× التخصص الصناعي للمراجع	144	%46.2	168	%53.8
X1X3	المراجعة المشتركة× حجم مكتب المراجع	136	%43.6	176	%56.4
X2X3	التخصص الصناعي للمراجع×حجم مكتب المراجعة	136	%43.6	176	%56.6

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (٤) تقارب عدد المشاهدات فى الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة (٤٨,٧%) مع الشركات التى لا تستخدمها (٥١,٢ %)، كما يلاحظ أن نسبة الشركات التى تراجع من مراجعين متخصصين (٦٤,١%) تفوق نسبة الشركات التى تراجع من مراجعين غير متخصصين (٣٥,٩%)، كما يلاحظ أن مكاتب المراجعة الكبرى تستحوذ على حوالى ٥٤% من عملاء هذه القطاعات الأربعة محل الدراسة وهذا يؤكد توافر خصائص المتغير المستقل والمتغير الوسيط فى الشركات محل الدراسة. كما يلاحظ أن متوسط الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة بواسطة مراجعين متخصصين يبلغ (٤٦,٢%)، كما يبلغ متوسط نسبة الشركات التى تستخدم المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى (٤٣,٦%)، وبلغ متوسط نسبة الشركات التى تراجع بواسطة مراجعين متخصصين من مكاتب المراجعة الكبرى (٤٣,٦%).

١٠-١-٣: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة فى الشركات محل الدراسة

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة فى الشركات محل الدراسة

جدول (٥) نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	التحفظ المحاسبي (Y)	P-Value
X1	المراجعة المشتركة	.489**	.000
X2	التخصص الصناعي للمراجع	.501**	.000
X3	حجم مكتب المراجعة	.501**	.000
X4	حجم الشركة	.027	.640
X5	الرافعة المالية	.112*	.048
X6	معدل نمو الإيرادات	-.103	.090
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	.046	.415
X8	معدل العائد على الأصول ROA	.042	.457
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	.002	.966

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

** العلاقة معنوية (2-tailed) .Sig عند مستوى معنوية ١% * العلاقة معنوية (2-tailed) .Sig عند مستوى معنوية 0.05 %

يتضح من الجدول رقم (٥) وجود علاقات ارتباط موجبة ومعنوية بين كل من المراجعة المشتركة، التخصص الصناعي للمراجع، وحجم مكتب المراجعة عند مستوى (0.10) ، والرافعة المالية عند مستوى (0.05) وبين التحفظ المحاسبي (Y) حيث بلغت معاملات الإرتباط (.489، .501، .501، .112) على التوالى وبلغت قيمة P–value (0.000، 0.000، 0.000، 0.048)على التوالى وهى قيم أقل من ٠.٠٥ وبالتالى من المتوقع أن يكون هناك قدرة للمراجعة المشتركة، التخصص الصناعي للمراجع، حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية على تفسير التحفظ المحاسبي مع ملاحظة أن أكثر المتغيرات ارتباطاً بالتحفظ المحاسبي هو التخصص الصناعي للمراجع، حجم مكتب المراجعة (.501، .501) يليه للمراجعة المشتركة ويتمثل أقلهم ارتباطاً فى الرافعة المالية. كما يتضح من الجدول رقم (٦) وجود علاقة ارتباط سالبة ومعنوية عند مستوى (0.10)بين معدل نمو الإيرادات والتحفظ المحاسبي (Y) حيث بلغ معامل الإرتباط (103.-) وبلغت قيمة P–value (0.090)، حيث توجد علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى والاعتراف بالايراد المتوقع (الاخبار السارة).

١٠-٢: أختبار أثر العوامل المستقلة على المتغير التابع

١٠-٢-١: اختبار أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة

ولاختبار مدى صحة الفرض الاول للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر المراجعة المشتركة والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي.

ويتضح من الجدول رقم (٦) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى التحفظ المحاسبي. حيث بلغت قيمة ف (18.425) بمستوى معنوية (.000) وهى أقل من (.05) مما يعنى أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح من قيمة تضخم التباين (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (.1) عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على التحفظ المحاسبي (O'Brien, 2007).

جدول (٦): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير المراجعة المشتركة والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية Beta	T	P-value	VIF	Tol
		B	الخطأ القياسى					
X1	المراجعة المشتركة	.972	.168	.389	5.772	.000	1.713	.584
X3	حجم مكتب المراجعة	.474	.168	.191	2.820	.005	1.730	.578
X4	حجم الشركة	-.036	.028	-.071	-1.308	.192	1.095	.913
X5	الرافعة المالية	.014	.013	.055	1.057	.291	1.035	.967
X6	معدل نمو الايرادات	-.027	.014	-.098	-1.882	.061	1.028	.972
Constant				.598				
R	معامل الإرتباط المتعدد			.542				
R2	معامل التحديد			.294				
Adj.R2	معامل التحديد المعدل			.278				
	قيمة F			18.425				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

اما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج يتبين أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (542.) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (29.4%) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 29.4 % من التغير فى المتغير التابع (التحفظ المحاسبي).

كما أظهرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي Y فى الجدول رقم (٦) أن المراجعة المشتركة تؤثر تأثيراً طردياً على التحفظ المحاسبي بمستوى معنوية (000.) مما يعنى أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤدى إلي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، كما يوضح الجدول أن حجم مكتب المراجعة يؤثر إيجابياً على التحفظ المحاسبي بمستوى معنوية (005.). كما يؤثر معدل نمو الإيرادات سالبيا على التحفظ المحاسبى ولكن عند مستوى معنوية (10.)، فى حين لم يؤثر كل من الرافعة المالية وحجم الشركة على التحفظ المحاسبي وتكون معادلة نموذج الإنحدار كما يلى: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold)

$$\mathbf{Y}= .598+.\mathbf{972X_1} +.\mathbf{474X_3} -.036X_4+.014X_5 -.\mathbf{027X_6}$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الاول وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" حيث اتضح أن هناك تأثير للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة. وبالتالى فإن أحد أساليب تحسين مستوى التحفظ المحاسبى هو تطبيق مدخل المراجعة المشتركة.

١٠-٢-٢: أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة

لاختبار مدى صحة الفرض الثانى للدارسة وهو: "لا يوجد تأثير ذو دلالة للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) بالشركات محل الدراسة" تم استخدام نموذج الإنحدار اللوجستى لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة). وذلك لأن المتغير التابع (الوسيط) يأخذ القيمة (١) إذا كان المراجع متخصص ويعمل بمكتب مراجعة كبير، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الإنحدار اللوجستى لأهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) بالشركات محل الدراسة.

جدول (٧): نتائج تحليل الإنحدار اللوجستى لتأثير المراجعة المشتركة والعوامل الآخرى على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)

الرمز	المتغير	معامل الانحدار	Wald	P-value
X1	المراجعة المشتركة	2.245	55.636	.000
X4	حجم الشركة	.081	1.644	.200
X5	الرافعة المالية	.065	.771	.380
X6	معدل نمو الايرادات	.181	3.147	.076
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	.003	.071	.790
X8	معدل العائد على الأصول	-.116	.057	.812
X9	معدل العائد على حقوق الملكية	.400	1.091	.296
	Wald= 3.747 Sig.= .000	Constant = -1.674		Cox & Snell R Square = .307 Nagelkerke R Square = .412

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل نموذج الإنحدار اللوجستي لأهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة). ويتضح من الجدول معنوية النموذج المستخدم ككل حيث قيمة Wald للنموذج ككل (3.747) ومستوى معنوية (.000). كما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل البيانات تمثيلاً كاملاً ويدعم المعنوية الكاملة للنموذج حسب اختبار Hosmer-Lemeshow، الذى يقوم على اختبار مربع كاى (X^2)، وتبين أن التكرارات المشاهدة (الأصلية) والتكرارات المتوقعة (المقدرة) للمتغير التابع كانت متطابقة تماما (Gujarati & Porter, 2009). وبالاعتماد على قيمة Wald لكل متغير اتضح أن أكثر المتغيرات أهمية فى التأثير على جودة المراجعة هو المراجعة المشتركة عند مستوى معنوية (.05). كما يؤثر معدل نمو الإيرادات على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) عند مستوى معنوية (.10)، حيث كلما زادت قيمة Wald دل ذلك على أهمية المتغير. كما توضح النتائج قوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة).

وبالنسبة إلي المراجعة المشتركة فهو يؤثر إيجابياً على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) مما يعنى أن استخدام المراجعة المشتركة يحسن من جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) عند مستوى معنوية (.05). أما فيما يتعلق

بالقدرة التفسيرية للنموذج، والتى توضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، يتبين أن المساهمة النسبية (Cox & Snell R Square) لها بلغت (30.7 %) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 30.7% من التغير فى جودة المراجعة. وتكون معادلة نموذج الإنحدار بالشركات محل الدراسة كما يلى (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold):

$$X_2X_3 = -3.160 + \mathbf{2.245\ X_1} + .081X_4 + .065\ X_5 + \mathbf{.181\ X_6} + .003\ X_7 - .116X_8 + .400X_5$$

حيث أن X_2X_3 تعبر عن جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة).

وبالتالى يتم رفض الفرض الثانى وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) بالشركات محل الدراسة" وبالتالى فان هناك تأثير ايجابى للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة بالشركات محل الدراسة.

١٠-٢-٣: اختبار أثر التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي

ولاختبار مدى صحة الفرض الثالث للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي. ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر التخصص الصناعي للمراجع والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي.

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير التخصص الصناعي للمراجع والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي .

ويتضح من الجدول رقم (٨) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى التحفظ المحاسبي. حيث بلغت قيمة ف (17.903) بمستوى معنوية (.000) وهى أقل من (.05) مما يعنى أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح من قيمة تضخم التباين (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على التحفظ المحاسبي.

جدول (٨): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير التخصص الصناعي للمراجع والعوامل الآخرى على التحفظ المحاسبي

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	P-value	VIF	Tol
		B	الخطأ القياسى	Beta				
X2	التخصص الصناعي للمراجع	1.001	.181	.396	5.515	.000	1.927	.519
X3	حجم مكتب المراجعة	.368	.178	.148	2.062	.040	1.934	.517
X5	الرافعة المالية	.016	.013	.065	1.254	.211	1.016	.984
X6	معدل نمو الايرادات	-.030	.014	-.108	-2.060	.040	1.026	.974
X8	معدل العائد على الاصول	.086	.092	.062	.939	.349	1.651	.606
Constant				.461				
R	معامل الإرتباط المتعدد			.536				
R2	معامل التحديد			.288				
Adj.R2	معامل التحديد المعدل			.272				
	قيمة F			17.903				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

اما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج يتبين أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (.536) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (28.8%) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 28.8 % من التغير فى المتغير التابع (التحفظ المحاسبي).

وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي فى الجدول رقم (٨) أن التخصص الصناعي للمراجع يؤثر تأثيراً طردياً على التحفظ المحاسبي بمستوى معنوية (.000) مما يعنى أن التخصص الصناعي للمراجع أدى إلي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، كما يوضح الجدول أن حجم مكتب المراجعة يؤثر إيجابياً على التحفظ المحاسبي بمستوى معنوية (.040)، ولكن يلاحظ أن معدل نمو الإيرادات يؤثر عكسياً على التحفظ المحاسبي بمستوى معنوية (.040). فى حين لم يؤثر كلً من الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول على التحفظ المحاسبي وتكون معادلة نموذج الإنحدار بالشركات محل الدراسة كما يلى: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold)

$$Y= .461 + \mathbf{1.001X_2} + \mathbf{.368X_3} + .016X_5 - \mathbf{.030X_6} + .086X_8$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الثالث وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" حيث اتضح أن هناك تأثير للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة.

١٠-٢-٤: اختبار أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي فى الشركات محل الدراسة

ولاختبار مدى صحة الفرض الرابع للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة التخصص الصناعي للمراجع معاً على التحفظ المحاسبي. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي.

جدول (٩): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية Beta	T	P-value	VIF	Tol
		B	الخطأ القياسى					
X1	المراجعة المشتركة	.305	.296	.122	1.031	.303	5.495	.182
X2	التخصص الصناعي	.444	.249	.176	1.781	.076	3.803	.263
X1X2	المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي	.699	.380	.284	1.840	.067	9.317	.107
X4	حجم الشركة	-.022	.027	-.042	-.804	.422	1.084	.923
X5	الرافعة المالية	.013	.013	.053	1.041	.299	1.031	.970
Constant				.553				
R	معامل الإرتباط المتعدد			.565				
R2	معامل التحديد			.320				
Adj.R2	معامل التحديد المعدل			.304				
	قيمة F			20.815				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (٩) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة ف (20.815) بمستوى معنوية (.000) وهى أقل من (.05) مما يعنى أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على التحفظ المحاسبي.

اما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، يتبين أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (.565) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (32 %) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 32% من التغير فى المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) .

وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي فى الجدول رقم (٩) أن التخصص الصناعي للمراجع تؤثر إيجابياً ومعنويا على التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية (.10). كما وجد أن المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجعمعاً يؤثران إيجابياً ومعنويا علي التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية (.10). ولوحظ انه فى حالة الجمع بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع أن كل من المراجعة المشتركة وحجم الشركة والرافعة المالية لا يؤثرون على التحفظ المحاسبي. وتكون معادلة نموذج الإنحدار كما يلى: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold)

$$\mathbf{Y}= .553 + .305X_1 + \mathbf{.444X_2} + \mathbf{.699X_1\,X_2} - .022X_4 + .013X_5$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الرابع وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" حيث اتضح أن هناك تأثير للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة. كما يلاحظ إرتفاع المساهمة النسبية للمتغيرات فى تفسير التغير فى التحفظ المحاسبي فى حالة الجمع بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع حيث بلغت (٣٢%) عن المساهمة النسبية للمراجعة المشتركة بمفردها حيث بلغت (٢٩.٤%) أو المساهمة النسبية للتخصص الصناعي للمراجع بمفردها حيث بلغت (٢٨.٨%). كما يلاحظ إرتفاع قيمة F فى هذا النموذج عن النموذجين السابقين مما يعنى إرتفاع معنوية هذا النموذج وقدرته على تفسير التغير فى مستوى التحفظ المحاسبى. وبالتالى يمكن القول بأن المراجعة المشتركة تكون أكثر تأثيراً على التحفظ المحاسبي عند يكون كلا المراجعان المشتركان فى عملية المراجعة أو أحدهما متخصصون فى نفس مجال الصناعة عن الحالات الآخرى (مراجعة مشتركة فقط أو تخصص صناعى فقط).

١٠-٢-٥: اختبار أثر جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي

ولاختبار مدى صحة الفرض الخامس للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي.

ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر أثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)على التحفظ المحاسبي.

جدول (١٠): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية Beta	T	P-value	VIF	Tol
		B	الخطأ القياسى					
X2X3	التخصص الصناعي وحجم المكتب	.541	.146	.220	3.701	.000	1.400	.714
X4	حجم الشركة	-.039	.027	-.075	-1.426	.155	1.089	.919
X5	الرافعة المالية	.013	.013	.053	1.037	.301	1.034	.967
X6	معدل نمو الايرادات	-.036	.014	-.132	-2.555	.011	1.054	.948
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	.017	.005	.367	3.239	.001	5.085	.197
X8	معدل العائد على الاصول	.661	.189	.479	3.498	.001	7.409	.135
X9	معدل العائد على حقوق الملكية	-.333	.118	-.211	-2.811	.005	2.227	.449
Constant				.573				
R	معامل الإرتباط المتعدد			.579				
R2	معامل التحديد			.336				
Adj.R2	معامل التحديد المعدل			.316				
	قيمة F			16.619				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (١٠) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى التحفظ المحاسبي. حيث بلغت قيمة ف (16.619) بمستوى معنوية (.000) وهى أقل من (.05) مما يعنى أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على التحفظ المحاسبي.

اما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، يتبين أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (.579) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (33.6 %) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 33.6% من التغير فى المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) .

وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي فى الجدول رقم (١٠) أن جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) تؤثر إيجابياً ومعنوياُ على التحفظ المحاسبي بمستوى معنوية (.000). كما وجد فى هذا النموذج أن كل من معدل التدفقات النقدية ومعدل العائد على الأصول يؤثرن إيجابياً ومعنويا علي التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية (.05). ووجد أن معدل نمو الإيرادات ومعدل العائد على حقوق الملكية يؤثرن سلبيا ومعنويا علي التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية (.05). فى حين لم يؤثر كل من حجم الشركة والرافعة المالية على التحفظ المحاسبي. وتكون معادلة نموذج الإنحدار كما يلى: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold)

$$Y= .573 + \mathbf{.541X_2X_3} -.039X_4 + .013X_5 \mathbf{-.036X_6} \mathbf{+.017X_{7+}.661X_8} - \mathbf{.333X_9}$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الخامس وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة" حيث اتضح أن هناك تأثير لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي. كما يلاحظ إرتفاع المساهمة النسبية للمتغيرات فى تفسير التغير فى التحفظ المحاسبي فى حالة الجمع بين التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة حيث بلغت (٣٣.٦%) عن المساهمة النسسبية للتخصص الصناعي للمراجع بمفرده حيث بلغت (٢٨.٨%). وبالتالى يمكن القول بأن جودة المراجعة تكون أكثر تأثيراً على التحفظ المحاسبي عند يكون كلا المراجعان متخصصون صناعياً ومن مكاتب المراجعة الكبرى.

١٠-٣: تحليل التمايز بين الشركات محل الدراسة

١٠-٣-١: التمايز بين الشركات طبقا للتحفظ المحاسبي

ولاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين النوعين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) على أساس المراجعة المشتركة

والتخصص الصناعي للمراجع: يتم صياغة الفرض السادس كما يلى: " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للتحفظ المحاسبي" .

ولتحديد مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين من الشركات والتى تمثل أنواع الشركات الخاضعة للدراسة (كمتغير تابع)، والعوامل التى تشمل المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والعوامل الرقابية (كمتغيرات مستقلة). واشتملت عينة الدراسة الإجمالية التى خضعت للتحليل على ٣١٢ مفردة. وبتطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة مدى الفرض السادس، حيث أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية (P-value =0.000) وارتباط قوى (.784) بين المجموعتين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والعوامل الرقابية (نموذج العلاقة يعتبر معنوياً عند مستوي معنوية ٠,٠١)، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (١١).

جدول (١١): دوال تحليل التمايز المتعدد وفقاً للتحفظ المحاسبي

(أ) دوال التمايز				
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط	
١	1.594	100.0	.784	
	ويلكس لامبدا	كا^2	درجات الحرية	P-value
	385	253.595	10	.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويوضح الجدول رقم (١٢) الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للتحفظ المحاسبي فى ضوء المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع. ويتضح من الجدول (١٢) وجود فروق معنوية عند مستوى (.1) لكل من المراجعة المشتركة، التخصص الصناعي للمراجع، حجم مكتب المراجعة، والرافعة المالية. كما يتضح من قيمة P-value (.000، .000 ، .000 ، .055) على الترتيب عند مستوى معنوية ٠.١، مما يعكس الأهمية النسبية لهم ومساهمتهم فى القدرة التفسيرية لدالة التمايز، ويتضح ذلك من إرتفاع قيمة (ف) التى بلغت (184.813، 186.291، 121.581، 3.711) على الترتيب، بالإضافة إلي إنخفاض قيمة ويلكس لامدا التى بلغت (.595 ،

.593،.690 ، .986) على الترتيب مما يشير إلي إمكانية استخدام هذه المتغيرات للتمييز بين الشركات وفقاً للتحفظ المحاسبي.

جدول (١٢): تحليل الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للتحفظ المحاسبي

الرمز	المتغير	ويلكس لامدا	ف	P-value
X1	المراجعة المشتركة	.595	184.813	.000
X2	التخصص الصناعي للمراجع	.593	186.291	.000
X3	حجم مكتب المراجعة	.690	121.581	.000
X4	حجم الشركة	.997	.798	.373
X5	الرافعة المالية	.986	3.711	.055
X6	معدل نمو الإيرادات	1.000	.121	.728
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	1.000	.009	.926
X8	معدل العائد على الأصول ROA	.998	.511	.476
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	1.000	.048	.826

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وفي ضوء ما سبق يمكننا رفض الفرض السادس والذي ينص علي أنه " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للتحفظ المحاسبي" عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وذلك بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بين المجموعتين من الشركات، أى ان هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات على أساس التحفظ المحاسبى. وقد اعتمد هذا القرار على قيمة ويلكس لامدا في دالة تحليل التمايز والتى لم تزيد عن 385. كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (253.595) بدرجات حرية ١٠ في نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ (أنظر جدول ١١).

١٠-٣-٢: التمايز طبقا للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع

ولاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين النوعين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) على أساس للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للشركات: يتم صياغة الفرض السابع كما يلى: " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع معا".

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض ولتحديد مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين من الشركات والتى تمثل أنواع الشركات الخاضعة للدراسة (كمتغير تابع)، والعوامل التى تمثل متغيرى المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع (كمتغيرات مستقلة). واشتملت عينة الدراسة الإجمالية التى خضعت للتحليل على ٣١٢ مفردة (٣٩ شركات لمدة ٨ سنوات). وبتطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة مدى الفرض السابع، حيث أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية (P-value =0.000) وارتباط عالى (معامل الإرتباط يمثل ٠.٨٠٠) بين المجموعتين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وبين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع معاً (نموذج العلاقة يعتبر معنوياً عند مستوي معنوية ٠.٠١)، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (١٣).

جدول (١٣): دوال تحليل التمايز المتعدد وفقاً للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع

(أ) دوال التمايز				
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط	
١	1.773	100.0	.800	
	ويلكس لامبدا	كا^2	درجات الحرية	P-value
	.361	271.318	10	.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

كما يوضح الجدول رقم (١٤) الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع. ويتضح من الجدول (١٤) وجود فروق معنوية عند مستوى (.05) لكل من التحفظ المحاسبي، وحجم مكتب المراجعة وحجم الشركة كما يتضح من قيمة P-value (.000، . 000 ، 000.) على الترتيب عند مستوى معنوية ٠.٠٥، مما يعكس الأهمية النسبية لهم ومساهمتهم فى القدرة التفسيرية لدالة التمايز، ويتضح ذلك من إرتفاع قيمة (ف) التى بلغت (34.045، 82.211، 63.605) على الترتيب، بالإضافة إلي إنخفاض قيمة ويلكس لامدا التى

بلغت (.888 ، 767. ، 810.) على الترتيب مما يشير إلي إمكانية استخدام هذه المتغيرات للتمييز بين الشركات وفقاً للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع.

جدول (١٤): تحليل الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع

الرمز	المتغير	ويلكس لامدا	ف	P-value
Y	التحفظ المحاسبي	.888	34.045	.000
X3	حجم مكتب المراجعة	.767	82.211	.000
X4	حجم الشركة	.810	63.605	.000
X5	الرافعة المالية	.999	.155	.695
X6	معدل نمو الإيرادات	.995	1.359	.245
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	1.000	.011	.916
X8	معدل العائد على الأصول ROA	.998	.471	.493
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	.997	.740	.391

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وفي ضوء ما سبق يمكننا رفض الفرض السابع والذي ينص علي : " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للشركات معا"عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وذلك بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بين المجموعتين من الشركات، أى ان هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات على أساس المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للشركات. وقد اعتمد هذا القرار على قيمة ويلكس لامدا في دالة تحليل التمايز والتى لم تزيد عن 361. كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (271.318) بدرجات حرية ١٠ في نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ (أنظر جدول ١٣).

١٠-٣-٣ :التمايز طبقا للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة

ولاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين النوعين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) على أساس المراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة: يتم صياغة الفرض الثامن كما يلى: " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معا".

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض ولتحديد مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين من الشركات والتى تمثل أنواع الشركات الخاضعة للدراسة (كمتغير تابع)، والعوامل التى تمثل متغيرى المراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة (كمتغيرات مستقلة). واشتملت عينة الدراسة الإجمالية التى خضعت للتحليل على ٣١٢ مفردة (٣٩ شركات لمدة ٨ سنوات). وبتطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة مدى الفرض الثامن، حيث أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية (P-value =0.000) وارتباط عالى (معامل الإرتباط يمثل ٠.٧٧٨) بين المجموعتين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وبين المراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معاً (نموذج العلاقة يعتبر معنوياً عند مستوي معنوية ٠.٠١)، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥): دوال تحليل التمايز المتعدد للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة

(أ) دوال التمايز				
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط	
١	1.534	100.0	.778	
	ويلكس لامبدا	كا^2	درجات الحرية	P-value
	.395	247.372	10	.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

كما يوضح الجدول رقم (١٦) الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معا. ويتضح من الجدول (١٦) وجود فروق معنوية عند مستوى (.05) لكل من التحفظ المحاسبي، التخصص الصناعي للمراجع، حجم الشركة، و الرافعة المالية كما يتضح من قيمة P-value (.000، .000 ، .000 .031) على الترتيب عند مستوى معنوية ٠.٠٥، مما يعكس الأهمية النسبية لهم ومساهمتهم فى القدرة التفسيرية لدالة التمايز، ويتضح ذلك من إرتفاع قيمة (ف) التى بلغت (52.333 ، 182.685، 18.834، 4.680) على الترتيب، بالإضافة إلي إنخفاض قيمة ويلكس لامدا التى بلغت (.838، 597 ، .935، .983) على الترتيب مما يشير إلي إمكانية استخدام هذه المتغيرات للتمييز بين الشركات وفقاً للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة.

جدول (١٦): تحليل الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة

الرمز	المتغير	ويلكس لامدا	ف	P-value
Y	التحفظ المحاسبي	.838	52.333	.000
X2	التخصص الصناعي للمراجع	.597	182.685	.000
X4	حجم الشركة	.935	18.834	.000
X5	الرافعة المالية	.983	4.680	.031
X6	معدل نمو الإيرادات	.999	.255	.614
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	1.000	.012	.914
X8	معدل العائد على الأصول ROA	.991	2.414	.121
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	.994	1.638	.202

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وفي ضوء ما سبق يمكننا رفض الفرض الثامن والذي ينص علي أنه " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معا"عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وذلك بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بين المجموعتين من الشركات، أى أن هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات على أساس المراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معا. وقد اعتمد هذا القرار على قيمة ويلكس لامدا في دالة تحليل التمايز والتى لم تزيد عن 395. كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (247.372) بدرجات حرية ١٠ في نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ (أنظر جدول ١٥).

١٠-٣-٤: التمايز طبقا لجودة المراجعة

ولاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين النوعين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) على أساس جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)، تم صياغة الفرض التاسع كما يلى: " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا لجودة المراجعة (بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معا)".

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض ولتحديد مدى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant

Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين من الشركات والتى تمثل أنواع الشركات الخاضعة للدراسة (كمتغير تابع)، والعوامل التى تمثل متغيرى التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معاً (كمتغيرات مستقلة). واشتملت عينة الدراسة الإجمالية التى خضعت للتحليل على ٣١٢ مفردة (٣٩ شركات لمدة ٨ سنوات). وبتطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة مدى الفرض التاسع، حيث أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية (P-value =0.000) وارتباط عالى (معامل الإرتباط يمثل ٠.٦٥١) بين المجموعتين من الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وبين جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معاً) (نموذج العلاقة يعتبر معنوياً عند مستوي معنوية ٠.٠١)، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (١٧).

جدول (١٧): دوال تحليل التمايز المتعدد وفقاً لجودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)

(أ) دوال التمايز				
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط	
١	.734	100.0	.651	
	ويلكس لامبدا	كا^2	درجات الحرية	P-value
	.577	145.805	10	.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

كما يوضح الجدول رقم (١٨) الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً للتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معا. ويتضح من الجدول (١٨) وجود فروق معنوية عند مستوى (.05) لكل من التحفظ المحاسبي ، المراجعة المشتركة، حجم الشركة كما يتضح من قيمة P-value (.000، .000 ، ، .000) على الترتيب عند مستوى معنوية ٠.٠٥، مما يعكس الأهمية النسبية لهم ومساهمتهم فى القدرة التفسيرية لدالة التمايز، ويتضح ذلك من إرتفاع قيمة (ف) التى بلغت (14.483، 92.851 ، 27.819) على الترتيب، بالإضافة إلي إنخفاض قيمة ويلكس لامدا التى بلغت (.949، .744، .907) على الترتيب مما يشير إلي إمكانية استخدام هذه المتغيرات للتمييز بين الشركات وفقاً لجودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معاً).

جدول (١٨): تحليل الفروق المعنوية بين الشركات

الرمز	المتغير	ويلكس لامدا	ف	P-value
Y	التحفظ المحاسبي	.949	14.483	.000
X1	المراجعة المشتركة	.744	92.851	.000
X4	حجم الشركة	.907	27.819	.000
X5	الرافعة المالية	.998	.446	.505
X6	معدل نمو الإيرادات	.990	2.801	.095
X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية OCF	1.000	.012	.914
X8	معدل العائد على الأصول ROA	.993	1.781	.183
X9	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	.993	2.023	.156

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وفي ضوء ما سبق يمكننا رفض الفرض التاسع والذي ينص علي أنه " لا يوجد تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقا لجودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معا)"عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وذلك بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بين المجموعتين من الشركات، أى أن هناك تمايز ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين من الشركات على أساس جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة). وقد اعتمد هذا القرار على قيمة ويلكس لامدا في دالة تحليل التمايز والتى لم تزيد عن ٥٧٧. كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (145.805) بدرجات حرية ١٠ في نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ (أنظر جدول ١٧).

١٠-٤: أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة كمتغير وسيط

لاختبار مدى صحة الفرض العاشر للدارسة وهو: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط. ويوضح الجدول رقم (١٩) نتائج تحليل المسار بالشركات محل الدراسة.

ويتضح الجدول رقم (١٩) وجود علاقة معنوية مباشرة بين جودة المراجعة والتحفظ المحاسبي حيث بلغت قيمة معامل المسار لها (0.089) عند مستوى معنوية (.000). ويعنى ذلك أن جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) تحسن من مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالى ترتفع جودة التقارير المالية. ويلاحظ من الجدول أن نموذج الدراسة يحقق نسبة تفسير عالية للتغير فى التحفظ المحاسبي بلغت (78%) حيث كانت قيمة معامل التحديد (.78)، كما أن جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط تساهم فى تفسير (69%) من التغير فى التحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة معامل التحديد (.69).

كما يلاحظ من الجدول (١٩) أن هناك علاقة معنوية مباشرة بين تطبيق المراجعة المشتركة وجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)، حيث بلغت قيمة معامل المسار لهذه المتغير المستقل (.447). كما لا توجد علاقة معنوية بين كل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل نمو الايرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية) وجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة).

وفيما يتعلق بالتأثيرات غير المباشرة للمراجعة المشتركة والعوامل الحاكمة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط، يتضح وجود تأثير معنوى غير مباشر لكل من (المراجعة المشتركة، معدل نمو الايرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل العائد على الاصول، معدل العائد على حقوق الملكية) على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بمستوى معنوية (.000 ، .005، .000 ،.000 ، .000) على الترتيب.

ولقد تغير التأثير المباشر لهذه المتغيرات (معاملات المسار) من (1.243، 0.033- ،0.015، 0.574، 0.281-) على الترتيب إلي التأثير الإجمالى (1.243 ، 0.033- ،0.014، 0.574 ، 0.289-) على الترتيب. ويرجع هذا التغير فى التأثير إلي التغير بالنقص (تأثير سلبى) فى متغيري معدل التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل العائد على الأصول وعدم التغير (التأثير غير المباشر) لكل من المراجعة المشتركة، معدل نمو الايرادات، ومعدل العائد على الاصول. وأدت هذه التغيرات إلي وجود التأثير غير المباشر لجودة المراجعة كمتغير وسيط فى

العلاقة بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي والذى بلغ (0، 0 ، 001.- ،0 0.289 -)على الترتيب. كما لوحظ عدم وجود تأثير معنوى لكل من (حجم الشركة والرافعة المالية) على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط.

جدول (١٩): نتائج نموذج AMOS لتأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة		معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	p-value	الاثر المباشر	الاثر غير المباشر	الاثر الإجمالي
جودة المراجعة (التخصص الصناعي للمرجع وحجم مكتب المراجعة) (X2X3)	X1	المراجعة المشتركة	.490**	.69	.484	.000	0.447	0	0.447
	X4	حجم الشركة	.298**		.015	.142	0.043	0	0.043
	X5	الرافعة المالية	.043		.006	.279	0.002	0	0.002
	X6	معدل نمو الايرادات	.101		.012	.032	0.009	0	0.009
	X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	.011		.001	.301	0.003	0	0.003
	X8	معدل العائد على الأصول	.076		.016	.586	0.095	0	0.095
	X9	معدل العائد على حقوق الملكية	.083		.041	.220	-0.004	0	-0.004
التحفظ المحاسبي (Y)	X1	المراجعة المشتركة	.489	.78	.961	.000	1.243	0	1.243
	X4	حجم الشركة	.027		-.039	.122	-0.03	-0.04	-0.07
	X5	الرافعة المالية	.112		.011	.387	0.014	-0.004	0.01
	X6	معدل نمو الايرادات	-.103		-.040	.005	-0.033	0	-0.033
	X7	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	.046		.014	.000	0.015	-0.001	0.014
	X8	معدل العائد على الأصول	.042		.566	.000	0.574	0	0.574
	X9	معدل العائد على حقوق الملكية	.002		-.305	.000	-0.281	-0.008	-0.289
	X2X3	جودة المراجعة X2X3	.397		.580	.000	0.089	0	0.089
مؤشر جودة التوافق0.77 GFI :						مؤشر المطابقة المقارن0.68 :CFI			

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح أيضا من الجدول (١٩) وجود درجة توافق بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي, وأن أغلب معاملات الإنحدار عالية المعنوية مما يؤكد على أن جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) لها تأثير وسيط على العلاقة بين المراجعة

المشتركة والتحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة. وأوضحت النتائج أن التأثير الوسيط يفسر العلاقة بشكل أكبر ويدعم تأثير جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)، حيث بلغت قيمة مؤشر جودة التوافق (GFI) (.77)، كما بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن (CFI) (.68)، وكلما زادت قيمة هذان المؤشران دل ذلك على توافق أفضل وارتفاع جودة النموذج بالشركات محل الدراسة.

ويوضح الشكل (١) العلاقة المقترحة بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة، وذلك باستخدام برنامج AMOS باستخدام طريقة Maximum Likelihood Estimates (MLE).

شكل (١) النموذج المقترح للعلاقات بين المراجعة المشتركة و التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة باستخدام نموذج AMOS

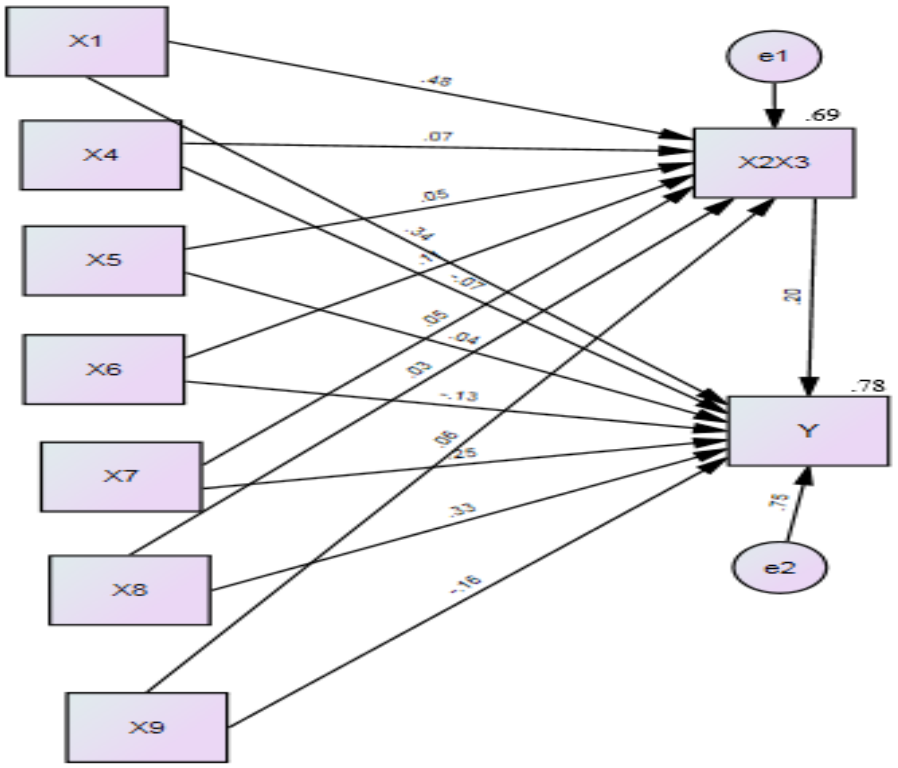

وفى ضوء ما تقدم، فقد تقرر رفض الفرض العاشر القائل" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي

للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة وقبول الفرض القائل بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة وذلك بعد أن أظهر تحليل المسار أن هناك تأثير غير مباشر معنوى عند مستوى معنوية (001. ، 05.) لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط على العلاقة بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي.

١١: نتائج البحث

هدف البحث إلي تقييم تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء التخصص الصناعي للمراجع. ولتحقيق هذا الهدف تم فحص أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي، وتأثير المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة)، وتأثير التخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي، وتأثير المراجعة المشتركة والتخصص الصناعى للمراجع على التحفظ المحاسبي، وتأثير جودة المراجعة على التحفظ المحاسبي، وكذلك فحص مدى وجود تمايز بين الشركات محل الدراسة، وأخيراً فحص مدى تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط. ولتحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه، تم فحص الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وإجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من التقارير المالية وتقارير المراجعة لعينة من الشركات بأربعة قطاعات (العقارات، التشييد ومواد البناء، الأغذية والمشروبات، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات).

وتشير نتائج البحث إلي (١) وجود تأثير إيجابى معنوى للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة، حيث وجد تأثير إيجابى للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة ومعدل نمو الإيرادات على التحفظ الحاسبي، وهذه النتائج تتفق مع ماتوصل إليه كل من (Francic et al., 2009; Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2013; Bisogno & DeLuca, 2016) الذين يرون وجود تأثير ايجابى للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي. وتتعارض هذه النتائج مع ما توصل إليه (Alanezi et al., 2012) الذين يرون وجود تأثير سلبى للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي. وكذلك تتعارض هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج

دراسة (Velte & Azibi, 2015) الذين يرون عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي. (٢) وجود تأثير إيجابى معنوى للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) بالشركات محل الدراسة باستخدام نموذج الإنحدار اللوجستى، اضافة إلي وجود تأثير إيجابى معنوى لمعدل نمو الإيرادات على جودة المراجعة وهذه النتائج تتفق مع النتائج التى توصل اليها كل من (Ittonen & Tronnes 2015; Elassy, 2015 ; عبد الحميد، ٢٠١٤) الذين يرون وجود تأثير إيجابى للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة. وتتعارض مع نتائج كل من (Haapamaki et al., 2012 ; الهريدى، ٢٠١٥) الذين توصلو إلي وجود تاثير سلبى للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبى (٣) وجود تأثير إيجابى معنوى للتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة، إضافة إلي وجود تأثير إيجابى معنوى لحجم مكتب المراجعة وتأثير سلبى معنوى لمعدل نمو الإيرادات على التحفظ المحاسبي. وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسات كل من (Dunn & Mayhew, 2004; Chen et al., 2005; Hammersley, 2006; Vega, 2014; Mukhlasin & Jaya, 2018) حيث يرون وجود تأثير ايجابي للتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي وتتعارض مع ما توصل إليه كل من (Carcello & Nagy, 2004; Andayani & Warsono, (2013 حيث يرون وجود تأثير سلبي أو عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي (٤) وجود تأثير إيجابى معنوى للتكامل بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على التحفظ المحاسبي بالشركات محل الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (10.). (٥) وجود تأثير إيجابى معنوى لجودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط على التحفظ المحاسبي، إضافة إلي وجود تأثير إيجابى معنوى لمعدل نمو الايرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على التحفظ المحاسبي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من Jenkins et al., 2007; Reyad, 2012; Hamdan et al., 2012; Soliman, 2014; Jahanshad & Shafie, 2015; Pashaki & Kheradyar, 2015; Samii, 2016; Mohammed et al., 2019) والذبن توصلوا إلي وجود تأثير إيجابي لجودة المراجعة على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Nagy, 2012) والذى توصل إلي وجود تأثير سلبي لجودة المراجعة على التحفظ المحاسبي، كما تتعارض نتائج الدراسة مع ما توصل إليه كل من (Paulo et al.,

(2013; Yasser & Soliman, 2018 الذين توصلوا إلي عدم وجود تأثير لجودة المراجعة على التحفظ المحاسبي. (٦) وجود تمايز بين الشركات محل الدراسة وفقاً للتحفظ المحاسبي حيث يمكن التمييز بين الشركات حسب مستوى التحفظ المحاسبي إلي شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض. (٧) وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقاً للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع معا، حيث توجد متغيرات تستطيع التمييز فيما بينهم. (٨) وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) وفقاً للمراجعة المشتركة وحجم مكتب المراجعة معا، ، حيث توجد متغيرات تستطيع التمييز فيما بينهم. (٩) وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات (شركات ذات مستوى تحفظ محاسبى عالى وشركات ذات مستوى تحفظ محاسبى منخفض) فيما يتعلق بكل من التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة معا، ، حيث توجد متغيرات تستطيع التمييز فيما بينهم. (١٠) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة وذلك باستخدام تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS.

وفيما يتعلق بالتأثيرات غير المباشرة للمراجعة المشتركة والعوامل الحاكمة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط، يتضح وجود تأثير معنوى غير مباشر لكل من (المراجعة المشتركة، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل العائد على الاصول، معدل العائد على حقوق الملكية) على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة). ولقد تغير التأثير المباشر لهذه المتغيرات إلي التأثير الإجمالى لوجود التأثير غير المباشر لجودة المراجعة كمتغير وسيط فى العلاقة بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي. كما لوحظ عدم وجود تأثير معنوى لكل من (حجم الشركة والرافعة المالية) على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط.

تساهم الدراسة الحالية فى إضافة معرفة جديدة للأدب المحاسبي على مستويين. فعلى المستوى النظرى، فهى أول دراسة عربية تناقش العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع وأثرهما على التحفظ المحاسبي مع التبرير العلمى والعملى لهذا التأثير. ثم دراسة

أثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي. وأخيراً فهى أول دراسة تتناول تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة) كمتغير وسيط. وعلى المستوى التطبيقى، تم إجراء الدراسة التطبيقية فى مصر والتى تختلف عن الدول المتقدمة فى عدة جوانب مثل قوانين الرقابة الداخلية والنظام الضريبى والمراجعة المشتركة المطبقة، وقواعد الإفصاح بسوق الأوراق المالية، لذلك فإن نتائج الدراسة ستكون نافعة للشركات الآخرى فى مصر ودول الشرق الأوسط. كما تقدم الدراسة دليلاً عملياً على أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء المراجعة بواسطة مراجعين متخصصين عن طريق نموذج يساعد فى التنبؤ بالمتغيرات الأكثر تأثيراً على التحفظ المحاسبي. وعلى حد علم الباحث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في إجراء المقارنات بين الشركات بتحليل محتوى التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر.

١٢: التوصيات

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بالبدء في تعديل قانون سوق الأوراق المالية بإلزام الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية المصري بتطبيق المراجعة المشتركة.
- ضرورة قيام الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية فى مصر بوضع التشريعات وفرض عقوبات مشددة للإفصاح والشفافية لتحسين التحفظ المحاسبي، والزام الشركات باصدار التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالشركات.
- ضرورة قيام شركات القطاعات الأربعة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصري بتطبيق السياسيات المحاسبية للتحفظ المحاسبي عن طريق العديد من الاجراءات منها: توفير المحاسبين والمراجعين ذوي الخبرة والكفاءة، وزيادة الإلتزام بالتشريعات والقوانين والمعايير المحاسبية والتي تؤدي إلي تحسين التحفظ المحاسبي.
- ضرورة اهتمام جمعية المحاسبين المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية فى مصر بعقد دورات تدريبية عن المراجعة المشتركة وأليات تنفيذها وكذلك عقد دورات تدريبية لتدريب المراجعين فى التخصصات التى يرغبون التخصص فيها. إضافة إلي عقد دورات تدريبية على التحفظ المحاسبي للحد من ممارسات ادارة الأرباح وما ينتج عنها من التلاعب فى الأرباح والتأثير على القرارات الاقتصادية.

- ضرورة قيام الشركات باستخدام بعض الأليات للحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالى تحسين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، وهذه الوسائل هى الخصائص الجيدة للجان المراجعة، وجودة المراجعة الخارجية، وجودة أنشطة المراجعة الداخلية، والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات، وزيادة فعالية الرقابة الداخلية، زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، المراجعة المشتركة، والاخذ بالتخصص الصناعي للمراجع عند إختيار المراجعين.
- تشجيع مكاتب المراجعة المحلية المتوسطة والصغيرة على إقامة علاقات مع شركات المراجعة العالية لنقل الخبرات والمهارات الخاصة بالمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع.

١٣: الدراسات المستقبلية

- اجراء المزيد من الدراسات حول أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة كمتغير وسيط في قطاعات إقتصادية أخرى مثل قطاعات البنوك والخدمات وقطاعات اخرى بغرض التعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول أثر المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي فى ضوء جودة المراجعة.
- دراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة في نظم البيانات الضخمة والتحفظ المحاسبي .
- إجراء المزيد من البحث حول أثر العوامل الآخرى مثل المتعلقة بنوع المراجعة المشتركة، وفترة تطبيق المراجعة المشتركة، ومدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات، وقواعد حوكمة الشركات على جودة المراجعة والتحفظ المحاسبي. بالإضافة إلي دراسة العوامل الآخرى التى تؤدى إلي تباين نتائج العلاقات بين المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي وجودة المراجعة.
- دراسة أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء جودة المراجعة فى القطاع الحكومى.
- دراسة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي
- اختبار أثر المراجعة المشتركة على فترة تأخير التقارير المالية فى ضوء جودة المراجعة الخارجية.
- دراسة أثر أليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي.
- دراسة أثر العلاقة التكاملية للمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع على فترة تاخير التقارير المالية.

١٤: مراجع البحث

أولا : المراجع باللغة العربية

أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٧)، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض فى قيمة الاصول", *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الاول، ص ص: ١-٦٠.

أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠١٦)، "أثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر: دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة"، *المجلة المصرية للعلوم للدراسات التجارية*، كلية التجارة –جامعة المنصورة، المجلد ٣٨، العدد ١، ص ص: ١٨– ٣٨.

الجمهودى، إيمان عبد الفتاح حسن قرنى ،(٢٠١٨)، "دور المراجعة المشتركة فى تحسين جودة عملية المراجعة وتضيق فجوة توقعات المراجعة– دراسة ميدانية". *مجلة الدرسات التجارية المعاصرة*– جامعة كفر الشيخ– كلية التجارة، العدد ٥، ص ص : ٣٦٤-٣٩٦.

خطاب، جمال سعيد، (٢٠١٣)، "العلاقة التشابكية بين التخصص النوعي للمراجعين وإدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على الأداء السوقى لمنشآت الأعمال"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة السابعة عشر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٣، ص ص: ٢٩٥-٣٦١.

صليب، ليلى عزيز، (٢٠٠٣)، "أثر التخصص الصناعي للمراجع على تقليل خطر المراجعة"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، ص ص: ٣٦٧-٤١٦.

عبد الحميد، أحمد أشرف، (٢٠١٤)،"المراجعة كأداة لزيادة جودة المراجعة المشتركة: دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية*، كلية التجارة جامعة أسيوط، المجلد ٣٨، العدد ٤.

عوض، أمال محمد محمد، (٢٠٠٦)، "دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث والأربعين، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ص: ٥٧-١١٦.

عيسى، سمير كامل محمد، (٢٠٠٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس والأربعين، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٨، ص ص:١-٤٧.

غالى، أشرف أحمد محمد،(٢٠١٨)،" قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقى من الشركات المدرجة بالمؤشر المصرى EGX 100"، *مجلة*

الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس،ص ص: ١٢٣٠- ١٣٠٠.

محمد، أحمد سليم، (٢٠١٨)، "علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*- كلية التجارة- جامعة عين شمس، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، الجزء الثانى.

معايير المراجعة المصرية (٢٠٠٩) الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨ ، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الأولى.

الهريدى، على محمود مصطفى (٢٠١٥)، "تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقة على البنوك المصرية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الأسكندرية، العدد ١.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

Alanezi, F., Alfaraih, M., Alrashaid, E. & Albolushi, S. (2012), "Dual/Joint Auditors and the level of Compliance with International Financial Reporting Standards (IFRS-Required Disclosure): The Case of Financial Institutions in Kuwait", *Journal of Economic and Administrative Sciences*, Vol. 28, No.2, pp:109-129.

Alfaraih, M. (2016). "The Role of Audit Quality in Firm Valuation: Evidence from An Emerging Capital Market with a Joint Audit Requirement", *International Journal of Law and Management*, No.58, pp.575-598.

Alfaraih, M. & Alanezi, F. (2012). "The Effectiveness of Joint Auditor Requirements in promoting Corporate Disclosure Quality", *Arab Journal of Administrative Sciences*, Vol. 19, No.2, pp.245-270.

Al-Hadi, A. (2017). "Joint Audit, Political Connections and Cost of Debt Capital", *International Journal of Auditing*, Vol. 21, pp.249-270.

Almutairi, A.R., Dunn, K.A. & Skants, T. (2009). "Auditor Tenure, Auditor Specialization and Information Asymmetry", *Managerial auditing Journal*, Vol. 24, No. 7, pp.600-623.

Alsadoun, N. & Aljabr, Y. (2014). "Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia", Available at: www.fac.ksu.edu.sa/.Accessed on January, 2019.

Andayani, w. & Warsono, S. (2013). "The Prospector، Defender Strategy, Auditor Industry Specialization, Earnings Management through Real Activities and Earnings Quality", *Journal of Indonesian Economy and Business*, Vol. 28, No. 1, pp.115-131.

André, P., Broye, G., Pong C. & Schatt, A. (2016). "Are Joint Audits associated with Higher Audit Fees?", *European Accounting Review*, Vol. 25, pp.245-274.

Badawy, H. & Aly, A. (2018). "The Impact of Auditor Industry Specialization, Type of Auditor and Audit Opinion on ARL: the Case of Egypt", *International Journal of Accounting Research*, Vol. 6, No. 2, pp: 184-191.

Baldauf, J. & Steckel, R. (2012). "Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study", *International Journal of Economic Sciences and Applied Research",* Vol.5, No.2, pp.7-42.

Ball, R. & Shivakumar, L. (2005)." Earnings Quality in U. K. Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness", *Journal of Accounting and Economics***,** Vol. 39, No. 1, pp.83-128.

Ball, R., Kothari, S. P. & Nikolaev, V. V. (2013). "Econometrics of the Basu Asymmetric Timeliness Coefficient and Accounting Conservatism*",* *Journal of Accounting Research***,** Vol. 51, No. 5, pp.1071-1079.

Balsam, S., Krishnan, J. & Yang, J. S. (2003). "Auditor Industry Specialization and Earnings Quality", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 22, No. 2, pp.71-97.

Basu, S. (1997). "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Accounting and Economics***,** Vol.24, No.1, pp.3-37.

Beaver, W. & Ryan, S. (2000). "Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity**",** *Journal of Accounting Research***,** Vol. 38, pp.127-148.

Beaver, W. H. & Ryan, S. G**.** (2005). "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and modeling", *Journal of Accounting Studies*, Vol. 10, pp.269-309.

Bisogno, M. & DeLuca, R. (2016). "Voluntary Joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SMEs", *International Journal of Business Research and Development [IJBRD],* 5(1), PP.1-22.

Bredinger, J. & Larsson, H. (2016). The Impartial Need of Joint Audit–Evidence from Swedish Firms", Master Thesis, Gothenburg University, Kandidatuppsatser Foretagsekonomiska institutiionen, available at: http://hdl.handle.net/2077/44477.

Butar-Butar, S. & Indarto, S. (2018). "Does Auditor Industry Expertise Improve Audit Quality In Complex Business Environments?" *Journal Akuntansi dan Keuangan*, Vol.20, No.1, pp:1-12.

Carcello, V. & Nagy, L. (2004). "Client Size, Auditor Specialization and Fraudulent Financial Reporting", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, No. 5, pp.651-668.

Chen, K. Y. Lin, K. L. & Zhou, J. (2005). "Audit Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20, No.1, pp.86-104.

Deng, M., Dana, T. & Ye, M. (2014). "Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?", *Journal of Accounting Research***,** Vol.52, No.5, pp.1029-1060.

Dunn, K. A. & Mayhew, B. W. (2004). "Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality", *Review of Accounting Studies*, Vol. 9, No. 1, pp.35-58.

EC (2010). "Green Paper; Audit Policy-Lessons from the Crisis" Brussels; European commission . Available at: http://www.ssrn.com/abstract=2083871. Accessed on July 2018.

EC (2011a). "Summary of Responses, Green Paper; Audit Policy. Lessons from The Crisis", Brussels; European commission. Available at: http://www.ssrn.com/abstract=2083871. Accessed on May 2018.

EC (2011b). "Restoring Confidences in Financial Statements; The European Commission Amis at A higher Quality", Dynamic and Open Audit Market, Brussels; European commission.

Elassy, M. G. (2015). "The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol.5, No.2, pp.195-207.

EY (2010). "Ernst & Young Response to European Commission's Green Paper, Audit Policy: Lessons from The Crisis, Available at: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-european commission-green-paper-audit-policy-lessons-from-the-crisis/$FILE/EY- paper-audit-policy-lessons-from-the-crisis.pdf. Accessed on, May, 2019.

Francis, R., Richard, C. & Vanstraelen, A. (2009). "Assessing France's joint audit requirement: are two heads better than one?", *Auditing: A Journal of Practice & Theory***,** Vol. 28, No.2, pp.35-63.

Feltham, G. A. & Ohlson, J. A. (1995). " Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 11, No. 2, pp.689-731.

Feng, M., Li, C. & McVay, S. (2009), "Internal Control and Management Guide), *Journal of accounting and Economics*", Vol. 48, No. 2-3, pp.190-209.

Givoly, D. & Hayn ,C. K. (2000). "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative? ", *Journal of Accounting and Economics***,** Vol. 29, pp.287-320.

Givoly, D. Hayn, C. K. & Natarajan, A. (2007). "Measuring reporting conservatism", *The Accounting Review*, *82*(1), pp.65-106.

Gujarati, D. N. & Porter, D. C. (2009). "Basic Econometrics", Boston, Mass: McGraw-Hill.

Haapamäki, E., Jarviven, T. & Niemi, L. (2012). "Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits.", *European Accounting Review*, *Vol.21*, *No.*4, pp.731-765

Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J. & Anderson, R.E. (2010). "*Multivariate Data Analysis: A Global Perspective*", 7th ed. Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, NJ

Hamdan, A., Kukija, G., Awwad, B. & Dergham, M. (2012). "The Auditing Quality and Accounting Conservatism", *International Management Review*, Vol. 8, N. 2, PP.33-50.

Hammersley, S. (2006). "Pattern Identification and Industry Specialist Auditors", *The Accounting Review*, Vol. 81, No. 2, pp.309-336.

Hegazy M. & El-Deeb M. (2017). "The Impact of Auditor Industry Specialization on the Retention and Growth of Audit Clients and Growth", Available at: https://www.researchgate.net/publication/301748770. Accessed on May 2019.

Holm, C. &Thinggaard, F. (2014). "Leaving a Joint Audit System: Conditional Fee Reductions", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 29, No.2, pp.131-152.

IASB (2010). "Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1: The Objective of General Purpose Financial Reporting and Chapter 3: Qualitative Characteristics of Useful Financial Information", Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, FASB, Norwalk, September.

IFAC (2010). "Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements", International Federation of Accountants.

Institute of Chartered Accountants of India, SA 299, (1996). "Responsibility of Joint Auditors", Available at: http://icai.org/post.html?post_id=466.

Institute of Certified Public Accountants of Singapore, AGS 10, (2015). " Joint Audits", Audit Guidance Statement, AGS No. 1, July, Available at: http://isca.org.sg/media/3624/ags-10.pdf.

Ittonen, K., (2010), "Investor Reactions to Disclosures of Material Internal Control Weaknesses", Managerial Auditing Journal, Vol. 25, No. 3, pp: 259-268.

Ittonen, K. &Tronnes, P. (2015). "Benefits and Costs of appointing joint audit engagement partners", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, **Vol.**34,No.3, pp.23-46.

Jahanshad, A. & Shafie, S. H. (2015). "The Effect of Audit Quality on Conservatism and Agency Cost ", GMP Review, Vol. 18, N. 1, PP.230-240.

Jenkins, D., Kane, G. & Velury, U. (2007). "Earnings Conservatism and Audit Quality: An Examination of the Late 1990s", *Journal of Forensic Accounting*, Vol. 7, PP.287-302.

Jenkins, D. & Velury, U. (2008). "Does Auditor Tenure Influence the Reporting of Conservatism Earnings?", *Journal of Accounting and Public*, Vol. 27, PP.115-142.

Khatab, G. (2013). "The Effect of Joint Audit and Audit Rotation on the Firm's Value", *International Business Research Conference*, Available online at: http://wbiworldconpro.com/uploads/melbourne-conference2013-november/accounting/1384588431_102-Gamal.pdf

Krishnan, G. V. (2003). "Does Big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management?", *Accounting horizons*, Vol. 17, pp.1-16.

Kwon, S. Y., Lim, C. Y. & Tan, P. M. S. (2007). "Legal Systems and Earnings Quality: The Role of Auditor Industry Specialization", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 26, No. 2, 2007, pp.25-55.

Lafond, R. & Watts, R. L. (2008). "The Information Role of Conservatism", *The Accounting Review***,** Vol. 83, No. 2, pp.447-478.

Lesage, C., Ratzinger, N. & Kettunen, J. (2012). "Struggle over Joint Audit: on behalf of Public Interest?", *Working Paper***,** Available at: www.ssrn.com.

Li, C., Xie, Y. & Zhou, J. (2010). "National level, City level Auditor Industry Specialization and Cost of Debt.", *Accounting horizons*, Vol. 24, No. 3, pp.395-417.

Lobo, G., Paugam, L. & Casta, F. (2013). "Effect of Joint Auditor Pair on Conservatism: Evidence from Impairment Tests". *Comptabilité sans Frontières*, Available at: https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00993007/document. Accessed on: Jnauary 2019.

Lobo, G. J., Paugam, L., Zhang, D. & Casta, J. F. (2017). "The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 34, No.1, pp.118-153

Low, Y. (2004). "The Effects of Industry Specialization on Audit Risk Assessments and Audit Planning Decisions", *The accounting review*, Vol. 79, No. 1, pp.201-219.

Mandour, M., Elharidy, A. & Mokhtarm E. (2016)." Examining the Effect of Joint and Dual Audits on Earnings Management Practices", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 8, No 1, pp.84-114.

Marmousez, S. (2009). "The Choice of Joint-Auditors and Earnings Quality: Evidence from French listed Companies", Available at: www.ssrn.com. Accessed on November 2018.

Ministry of Trade and Industry. (2003). Law No. 88- The Central Bank, Banking System and Currency. Retrieved April 1, 2017, from http://www.mfti.gov.eg.

Mitra, S. & Hossain, M. (2010). "Auditor's Industry Specialization and Earnings Management of Firms Reporting Internal Control Weaknesses under SOX Section 404", SSRn Working paper, Available At: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1555048.

Mohammed, N., Izah, K. & Amranc, N. (2019)."Audit Quality and Accounting Conservatism", Available at: DOI: 10.32602/jafas.2019.17**.** Accessed on March 2019.

Mukhlasin M.,&. Jaya A. (2018). "Auditor Tenure and Auditor Industry Specialization as a Signal to Detect Fraudulent Financial Reporting", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol.22, Iss.5, pp.1528-2635.

Nagy, A. (2012). "Audit Partner Specialization: The case of Andersen Followers", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27 No. 3, pp.251-262.

Neal, L. & Riley R. (2004). "Auditor Industry Specialist Research Design.", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 23, No. 2, pp.169-177.

O'Brien, R. (2007). "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", *Quality & Quantity*, Vol. 41, No. 5, pp.673-690.

Okaro, C., Okafor, O. & Ofoegbu, N. (2018). "Mandating Joint Audits In Nigeria: Perspectives and and Issues, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol.8, No.3, pp.316-338.

Pashaki, M. M., & Kheradyar, S. (2015). An Investigation into the Effect of Audit uality on Accounting Conservatism in Companies listed in Tehran Stock Exchange. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, Vol. 50, pp.107-117.

Paulo, L. L., Cavalcante, R. R. & Paulo, E. (2013). " The Relationship between Auditing Quality and Accounting Conservatism in Brazilian Companies", *Journal of Education and Research in Accounting***,** Vol. 7, No. 3, PP. 293-314.

Ratzinger-Sakel, N.V.S., Audousset-Coulierb, S., Kettunenc, J. & Lesage, C. (2013). "Joint audit: issues and challenges for researchers and policy-makers", *Accounting in Europe*, Vol. 10, No. 2, pp.175-199.

Reyad, S. M. R. (2012). "Accounting Conservatism and Auditing Quality: An Applied Study on Egyptian Corporations, *European Journal of Business and management*, Vol.4, No.21.

Samii, T. (2016). "The Impact of Audit Quality on That of The Accounting Profits :the Case of Companies listed on the TSE", *International Journal of Managing Value and Supply Chains*, Vol. 7, No. 1, pp.39-54.

Schauer, P. C. (2002)."The Effects of Industry Specialization on Audit Quality: An Examination Using Gid‹ask Spreads", *Journal of Accounting and Finance Research*, Vol. 10, No. 1, pp.76-86.

Simunic, D. A., Deng, M., Lu, T. & Ye, M. (2012). " Do Joint Audits improve or impair Audit Quality?", *Journal of Accounting research*, *52*(5), pp.1029-1060.

Soliman, M. (2014)."Auditing Quality Characteristics and Accounting Conservatism: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt, *Corporate Ownership & Control***,** Vol. 11, No. 2, Available at: WWW. Virtusinterpress. Org. Accessed on May 2019.

Sarbanes-Oxley Act (2002). "Section 404: A Guide for Management by Internal Controls Practitioners", Institute of Internal Auditors. Available at: http://www.iia.org.sa/. Accessed on May 2017.

Taylor, H. (2000). "The Effects of Industry Specialization on Auditors' Inherent Risk Assessments and Confidence Judgments", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 17. No. 4., pp.693-712.

Vajriyanti, E., Subekti, I.. & Ghofar, A. (2017). "The Effect of Industrial Specialist Auditor and the Mechanism of Audit Committee on Earnings Management with Prudence as Moderating Variable", *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, Vol. 3, Iss. 7, 2017, pp.438-446.

Vega, J. G. (2014). "Do Industry Specialist Auditors Enhance Financial Reporting Quality? A comparative Study of the Mandatory Adoption of IFRS in the European Union", *PHD Thesis***,** the University of Texas at San Antonio.

Velte, P. (2017). "What Do We Know about Empirical Joint Audit Research", *Accounting and Financial Control*, Vol. 1, Iss. 1, pp: 4-13.

Velte, P.& Azibi, J. (2015), "Are Joint Audits a Proper Instrument for increased Audit Quality?", *British Journal of Applied Science & Technology*, Vol.7, No.6, pp. 529-551.

Watts, R. L. (2003). Conservatism in Accounting part I: "Explanations and implications", Accounting Horizons, 17(3), pp. 207-221.

Yasar, A. (2013). "Big four Auditors, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock and Social Science", *Journal of Business and Social Science*, Vol.4, No.17, pp.153-163.

Yasser, S. & Soliman, M. (2018). "The effect of Audit Quality on Earnings Management in Developing Countries: The Case of Egypt", *International Research Journal of Applied Finance*,Vol. 9, No. 4, pp.216-231

Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T. & Niemi, L. (2012). Do Joint Audits improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. *European Accounting Review*, Vol. 21, No.4, pp.731-765.

Zhang, J. (2008), " The Contrcting Benefits of Accounting Conservatism: To Lenders and Borrowers", *Journal of Accounting and Economics***,** Vol. 45, pp.27-54.

ثالثا: مصادر أخرى

- www.mubasher.inf
- الجهاز المركزى للمحاسبات (١٩٨٨). " القانون (١٤٤) الجهاز المركزى للمحاسبات متاح على http://www.cao.gov.
- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، "قانون الإشراف والرقابة غلى التامين فى مصر"، الجريدة الرسمية، العدد ١٠ ب.
- قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، "قانون نشاط التموين العقاري"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر، والمعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر.
- قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ مكرر.
- قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، "قانون الايداع والقيد المركزي للاوراق المالية"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٠ مكرر.

- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، "قانون سوق رأس المال"، الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرر.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٠٦) " قرار مجلس الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن النظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر".
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٣٠١٣) " قرار مجلس الهيئة العامة لسوق المال رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٣ والمعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٤، بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التقسيم ".
- وزارة الاستثمار (١٩٨٨) "قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨: قانون الشركات العاملة قى تلقى الاموال لاستثمارها" متاح على : http://www.investment.gov.eg